



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السابعة (2016 – 2018) – السنة الأولى 2016 – عدد خاص

البرلمان

المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا
(قصر الأمم – نادي الصنوبر – الجزائر العاصمة)

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 28 ربيع الثاني 1437
الموافق 7 فيفري 2016

فهرس

1 - محضر الجلسة العلنية ص 03

- مراسيم افتتاح أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا.
- تقديم مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان والمصادقة عليه.
- عرض السيد الوزير الأول لمشروع القانون المتعلق بالمراجعة الدستورية.
- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية في غرفتي البرلمان.
- تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة.
- التصويت على مشروع القانون المتعلق بالمراجعة الدستورية.
- رسالة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى أعضاء البرلمان.
- كلمة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان.
- مراسيم اختتام أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا.

2 - ملحق ص 36

- مشروع قانون يتضمن التعديل الدستوري.

البرلمان

المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا

(قصر الأمم - نادي الصنوبر - الجزائر العاصمة)

محضر الجلسة العلنية

المنعقدة يوم الأحد 28 ربيع الثاني 1437

الموافق 7 فيفري 2016

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، بحضور السيد محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة:

- السيد عبد المالك سلال، الوزير الأول، والطاغم الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة صباحا

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
 - عزف النشيد الوطني.
- (تصفيق)

السيد الرئيس: بناء على أحكام المادة الثانية (02) من المرسوم الرئاسي المتضمن استدعاء البرلمان للانعقاد، فإن جدول أعمالنا يتضمن تقديم مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري والتصويت عليه، في إطار أحكام المادة 176 من الدستور.

وعليه، وتماشيا مع الترتيبات المنصوص عليها في الدستور، وفي الممارسة البرلمانية، فإن مراحل سير أشغالنا، ستكون كالتالي:

- تقديم مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان من طرف السيدة مقررة اللجنة البرلمانية المشتركة.

- عرض مشروع النظام الداخلي للبرلمان للمصاغة عليه بأغلبية الأصوات المعبر عنها.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه،

السيدات والسادة ممثلو الصحافة الوطنية والأجنبية،

السيدات والسادة الضيوف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بناء على مبادرة فخامة رئيس الجمهورية لتعديل الدستور،

وفقا لأحكام المادة 176 منه، وبناء على المرسوم الرئاسي رقم

16 - 46، المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 30 يناير

سنة 2016، المتضمن استدعاء البرلمان المنعقد بغرفتيه؛ وطبقا

لأحكام المادتين 98 و99 من القانون العضوي رقم 99 - 02،

الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،

وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

وتماشيا مع الترتيبات البرلمانية المعمول بها، أعلن رسميا عن

افتتاح أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا.

إن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا:
 - بناء على أحكام الدستور، لاسيما المادة 176 منه،
 - بناء على المادة 100 من القانون العضوي رقم 99-02،
 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 8 مارس
 سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني
 ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما
 وبين الحكومة،
 - بناء على المرسوم الرئاسي رقم 16-46، المؤرخ في
 20 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 30 يناير سنة 2016،
 المتضمن استدعاء البرلمان للانعقاد بغرفتيه؛
 يصادق على النظام الداخلي الآتي نصه:
المادة الأولى: يحدد هذا النظام الداخلي إجراءات
 وكيفيات تنظيم وسير البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين
 معا يوم الأحد - أي اليوم - 7 فبراير 2016 بقصر
 الأمم.
المادة 2: يجتمع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا،
 بناء على استدعاء من رئيس الجمهورية للمصادقة على
 مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.
 يفتتح البرلمان أشغاله في التاريخ المحدد في مرسوم
 استدعائه للانعقاد، بالفاتحة والنشيد الوطني.
المادة 3: يتم التصويت على مشروع النظام الداخلي
 بأغلبية الأصوات المعبر عنها برفع اليد.
المادة 4: تطبيقا لأحكام المادة 100 من القانون العضوي
 رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني
 ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما
 وبين الحكومة، تعد اللجنة المشكلة من مكثبي الغرفتين
 برئاسة أكبر الأعضاء سنا، مشروع النظام الداخلي وتقرحه
 على البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا للمصادقة عليه
 في بداية الجلسة، بعد عرضه من قبل مقرر اللجنة.
المادة 5: تتوسع اللجنة المذكورة في المادة 4 إلى لجنتي
 الشؤون القانونية بالغرفتين وأعضاء آخرين، لدراسة مشروع
 التعديل الدستوري، وذلك حسب القائمة الملحقة بهذا
 النظام الداخلي.
المادة 6: يرأس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا
 رئيس مجلس الأمة، طبقا لمقتضيات المادة 99 من القانون
 العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي
 الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية

- إحالة الكلمة إلى السيد الوزير الأول لتقديم مشروع
 القانون المتضمن التعديل الدستوري.
 - إحالة الكلمة إلى رؤساء المجموعات البرلمانية في غدفتي
 البدلمان في حدود عشر (10) دقائق لكل رئيس مجموعة.
 - إيقاف الجلسة لمدة نصف ساعة، لتمكين اللجنة
 البرلمانية المشتركة من الاجتماع.
 - إستئناف الأشغال، وذلك بأن يتم الاستماع إلى
 تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة حول مشروع هذا القانون.
 - إثر ذلك، نعرض مشروع القانون بكامله للتصويت؛ ثم
 إنه يشرفني بأن أفيدكم بأنني تلقيت رسالة من فخامة رئيس
 الجمهورية، موجهة للبرلمان بعد إجراء عملية التصويت.
 - وأخيرا، مراسيم اختتام أشغال البرلمان.
 تلکم هي المراحل التي سوف نقوم بها؛ وعليه، وطبقا
 لأحكام المادة 100 من القانون العضوي رقم 99 - 02،
 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،
 وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،
 أحيل الكلمة إلى السيدة مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة،
 لتقديم مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان، فلتفضل
 مشكورة.
 (تصفيق)

السيدة مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة: بسم الله
 الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
 والسلام على الحضور الكريم.
 السيد رئيس البرلمان،
 السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
 السيد معالي الوزير الأول،
 السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
 السيدات والسادة أعضاء مكثبي الغرفتين،
 السيدات والسادة أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه،
 أسرة الإعلام،
 الحضور الكريم،
 السلام عليكم مرة أخرى.
 يشرفني أصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي
 وزميلاتي أعضاء اللجنة، أن أعرض على مسامعكم
 مشروع النظام الداخلي لسير البرلمان المنعقد بغرفتيه
 المجتمعتين معا.

المادة 14: يصح انعقاد جلسة البرلمان بتوفر نصاب الأغلبية البسيطة من أعضائه.

المادة 15: يعتبر مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري مصادقا عليه إذا أحرز ثلاثة أرباع (4/3) أصوات أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه.

المادة 16: طبقا لأحكام المادة 116 من الدستور، يتم إعداد محضر كامل عن كل جلسة يعقدها البرلمان وينشر في غضون ثلاثين (30) يوما، على الأكثر، الموالية لتاريخ الجلسة في الجريدة الرسمية للمداورات لكل غرفة.

المادة 17: تختتم أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه بمجرد استنفاد جدول أعماله، بالفاتحة والنشيد الوطني.

ذلكم - سيداتي، سادتي - مشروع النظام الداخلي المعروف عليكم للمصادقة.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا لك سيدتي مقرر اللجنة؛ الآن وقد استمعتم إلى مضمون التقرير الخاص بالنظام الداخلي لسير أشغالنا، أعرضه عليكم للتصويت:

فالرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
لقد لاحظتم جميعا، أن السيدات والسادة أعضاء البرلمان المجتمع بغرفتيه معا، قد صادقوا بالأغلبية على هذا التقرير المتضمن النظام الداخلي لسير البرلمان؛ فشكرا للجميع.

الآن، طبقا للمادة التاسعة (09) من النظام الداخلي، أحيل الكلمة إلى السيد الوزير الأول، ليقدّم لنا مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، فليفضل مشكورا.
(تصفيق)

بينهما وبين الحكومة.

المادة 7: يضطلع رئيس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا على وجه الخصوص بما يلي:

- رئاسة جلسة أو جلسات البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعين معا وتسييرها.

- إستدعاء مكتب البرلمان واللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة للاجتماع كلما اقتضت الضرورة ذلك.

- السهر على تطبيق النظام الداخلي وضمان احترامه.

- السهر على ضمان الأمن والنظام العام داخل قاعة الجلسات، وله في سبيل ذلك أن يوجه إنذارا لكل من يخرج عن النظام، ويتخذ أي إجراء مناسب.

المادة 8: يتولى مكتب البرلمان المتكون من مكنتي الغرفتين ما يأتي:

- ضبط الجدول الزمني للجلسات،

- البت في كل المسائل المرتبطة بسير أشغال البرلمان.

المادة 9: تتم الإجراءات التشريعية في البرلمان بالمصادقة على مشروع النظام الداخلي لسير أشغال البرلمان الذي تقدمه مقرر اللجنة، ثم يعرض معالي الوزير الأول مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، يكون متبوعا بتدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية من الغرفتين لمدة 10 دقائق لكل رئيس مجموعة، وبعد رفع الجلسة واستئنافها يعرض تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة حول مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

المادة 10: يعرض رئيس البرلمان مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري بكامله على أعضاء البرلمان للتصويت عليه. يتم التصويت على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري برفع الأيدي.

المادة 11: لا يجوز لأي عضو في البرلمان أخذ الكلمة دون أن يأذن له رئيس الجلسة بذلك.

المادة 12: لا يمكن لأي عضو في البرلمان طلب نقطة نظام بعد الشروع في عملية التصويت.

المادة 13: يكون تصويت أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه شخصيا.

غير أنه يمكن عضو البرلمان عند الضرورة القسوى تفويض أحد زملائه للتصويت نيابة عنه بموجب توكيل.

ولا يقبل التصويت بالوكالة إلا في حدود وكالة واحدة (01).

السيد الوزير الأول: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس البرلمان،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات و السادة أعضاء البرلمان،
أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أنا جاد سعيد، وجد فخور بلقائي هذا معكم، مع أخواتي
وإخواني أعضاء البرلمان، بنات وأبناء هذا الوطن الحبيب.
لقد كلفني فخامة السيد رئيس الجمهورية ومنحني شرف
تقديم مشروع التعديل الدستوري الذي بادر به على ممثلي
الأمة .. (تصفيق) .. أعضاء البرلمان المجتمع بغرفتيه طبقا
لأحكام المادة 176 من الدستور.

نعم، أخواتي، إخواني،

لقد جاء هذا المشروع وفاء للالتزام الذي تعهد به فخامته
أمام الشعب في الذهاب بالإصلاحات السياسية إلى
غايتها، وذلك استجابة لتطلعات شعبنا والتحول الجارية
في العالم.

وهنا أود التذكير أن رئيس الجمهورية، وحرصا منه على
أن يمنح هذا المشروع طابعا توافقيا واسعا، قد اختار - كما
تعلمون - مقاربة شاملة، أساسها الاستشارة الواسعة دون
إقصاء، وإشراك مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين
وأيضا قانونيين جزائريين ذوي كفاءات عالية.

فقد عرضت نتائج تلك الاستشارات على رئيس الدولة
لإبداء رأيه السامي في مضمونها ومدى ملاءمتها مع الثوابت
الوطنية والمبادئ والقيم المؤسسة لمجتمعنا، والتي تجسد
تاريخه وحضارته العريقة، ورؤيته المستقبلية القائمة على
مبادئ وقيم متفاسمة بين مجموع المواطنين الجزائريين.

علما أن هذه المبادئ والقيم غير قابلة للتغيير ولا التعديل.
وفي هذا الإطار، يطيب لي أن أعرض على مجلسكم الموقر
فلسفة هذا التعديل الدستوري، الذي يرمي أساسا إلى دعم
وحماية هوية شعبنا ووحدته، وتوسيع الفضاء الدستوري
لحقوق وحرىات الإنسان والمواطن، وتعميق الديمقراطية
وتوطيد دعائم دولة القانون، وتعميق استقلالية القضاء
وظيفة المراقبة في بلادنا.

يتعلق هذا المشروع بالديباجة والأبواب الأربعة التي
تهيكل دستورنا الحالي:

أولا: فيما يخص ديباجة الدستور
ترمي التعديلات المقترحة أساسا إلى إدراج الديباجة
في الدستور لتصبح مرجعا دستوريا معتبرا يوجه عمل
السلطات العمومية، لاسيما المجلس الدستوري.
أما التعديلات الأخرى في الديباجة فتهدف بالخصوص
إلى:

1 - تدعيم المبادئ و القيم خاصة منها المكونات
الأساسية، ألا وهي: الإسلام والعروبة والأمازيغية،
التي تشكل الركن الأساسي لهويتنا ووحدتنا الوطنية،
والتي تم إثراؤها وترقية وتطوير كل واحدة منها، والتي
من شأنها تجديد الروابط المتينة لشعبنا مع تاريخه وثقافته
العريقة.

2 - إثراء دور جيش التحرير الوطني و جبهة التحرير
الوطني في استرجاع السيادة الوطنية، والاستشهاد بالمأساة
الوطنية، كمعلم ثابت لشعبنا ضد النسيان، من خلال
ترسيخ فضائل الحوار والسلم والمصالحة الوطنية.

3 - التأكيد مجددا على تمسك شعبنا بسيادته
واستقلاله، وبالطابع الديمقراطي والجمهورى للدولة.

4 - تكريس مبادئ الفصل بين السلطات واستقلالية
العدالة بصفتها أسس الدولة.

5 - دسترة التداول الديمقراطي بواسطة انتخابات حرة
ومنتظمة وترجمة هذا المبدأ في نص الدستور، بتحديد
عدد العهديات الرئاسية في المادة 74 وكذا إدراجها ضمن
المادة 178 من بين المواد التي لا يمكن لأي تعديل دستوري
المساس بها.

6 - التأكيد على ترقية العدالة الاجتماعية، وبناء
اقتصاد منتج ومتنوع، قادر على التنافس في إطار التنمية
المستدامة والحفاظ على البيئة.

7 - إدراج الشباب في النص الدستوري كقوة حية
في بناء البلاد، مؤهلة لرفع التحديات، ليكون المستفيد
الأساسي من ثمار التنمية، إلى جانب الأجيال القادمة.

8 - تكريس المهام الدستورية للجيش الوطني الشعبي
النابع من أعماق شعبنا، الذي يعترف ويعبر له عن امتنانه
لما قدمه ولا يزال من تضحيات غالية من أجل المصالح
العليا للبلاد، وكذا دفاعه عن السيادة والوحدة الوطنيتين،
وحماية البلاد من المخاطر الخارجية، وحماية الأشخاص
والممتلكات من أفة الإرهاب.

3) دسترة حرية ممارسة المعتقد وضمائه، في ظل احترام القانون، وهذا أمر مهم لأنه يهدف إلى تعميق ثقافة التسامح، كمبدأ إسلامي أصيل، وتعزيز روح التعايش السلمي الأخوي بين مختلف الديانات، وبعث الحركة الحضارية في حوار الثقافات.

4) تكريس الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي، في إطار القانون، وكذا ترقية وتثمين البحث العلمي في خدمة التنمية المستدامة.

5) دسترة حرية التظاهر سلميا في إطار القانون.

6) دسترة حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، في ظل احترام كرامة وحرية الغير وحقوقهم، والامتناع عن أي شكل من أشكال الرقابة المسبقة، وكذا حرية نشر المعلومات والأفكار والآراء، في ظل احترام الثوابت والقيم الدينية والثقافية للأمة الجزائرية.

كذلك - أخواتي، إخواني الصحفيين - لا تعاقب جنحة الصحافة بعقوبة سالبة للحرية.

دسترة الحق في الحصول على المعلومات والمعطيات وضمنان نقلها، مع احترام الحياة الخاصة وحقوق الغير، والمصالح المشروعة للمؤسسات ومقتضيات الأمن الوطني.

7) الاعتراف الدستوري بحقوق وحرّيات الأحزاب المعتمدة، دون تمييز.

8) دسترة الضمانات الضرورية لمحاكمة منصفة، ووجوب إعلام الشخص الموقوف للنظر بحقه في الاتصال بمحام، واستثنائية الحبس المؤقت، ومعاقبة وقائع وأفعال الحبس التعسفي.

كل هذه حقوق وضمائن دستورية من شأنها تقوية حقوق الدفاع ودعم دولة القانون.

9) دسترة حقوق في فائدة فئات اجتماعية محرومة وضعيفة أو ذات احتياجات خاصة، بما يوافق قيم مجتمعنا في التضامن والمساواة.

حيث جاء تكريسها لتأكيد الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية وتفعيل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

10) إحداث إلزامية الجنسية الحصرية لتولي المسؤوليات السامية الجدد الحساسة في الدولة والوظائف

9 - إعادة تأكيد المبادئ التي تؤسس عمل الدبلوماسية الجزائرية طبقا للخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية، ودورها في انتصار مبادئ الحرية واحترام إرادة الشعوب وتدعيم وجودها على الساحة الدولية.

أخواتي الفضليات، إخواني الأفاضل،

ثانيا: فيما يتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري تهدف التعديلات المقترحة في الفصول الخاصة بـ "الجزائر، الشعب، الدولة" على التوالي إلى:

1) دعم الوضع الحالي للغة العربية التي تبقى دوما اللغة الرسمية للدولة، والتي هي مؤهلة للإشعاع، وتعميم استعمالها في المجالات العلمية والتكنولوجية، من خلال العمل الذي سيقوم به المجلس الأعلى للغة العربية، الذي تم إنشاؤه لهذا الغرض.

2) دسترة ترقية اللغة الأمازيغية مستقبلا، بصفتها مكونا أساسيا لهويتنا الوطنية إلى وضع لغة رسمية، وكذا استحداث مجمع مكون من خبراء، مهمتهم توفير شروط ترقيةها إلى هذا الوضع الرسمي.

3) دسترة الوقاية من الفساد و مكافحته، وإحداث آليات وأدوات ستساعد على أخلاقة الحياة العامة، وإضفاء المزيد من الشفافية على تسيير الممتلكات والأموال العمومية والتقليص من انتشار هذه الآفة وتدعيم الحقامة في بلادنا.

4) تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.

5) دسترة ضمان الدولة للاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، وكذا حماية الأراضي الفلاحية والأماكن العمومية للمياه.

6) دسترة حماية حقوق ومصالح المواطنين القاطنين بالخارج وكذا حماية هويتهم.

فيما يتعلق بحقوق وحرّيات المواطن، تهدف التعديلات المعتمدة إلى:

1) دسترة المناصفة بين الرجال والنساء في سوق العمل وتشجيع الدولة على ترقية تولي المرأة للمسؤوليات في الهيئات والإدارات العمومية وكذا على مستوى المؤسسات.

2) دعم احترام الكرامة الإنسانية بمعاقبة المعاملة القاسية اللاإنسانية أو المهينة.

السياسية..(تصفيق).. في الشهور القليلة المقبلة، إذا صادقتم على مشروع هذا القانون، وذلك بالنظر لخصوصية وحساسية تلك المناصب التي سوف يحددها القانون حصريا.

فيما يتعلق بالواجبات، من المهم إبراز وجوب التزام المواطن بالدفاع عن وحدة شعبه وحمائيتها.

ترمي كل هذه الحقوق والواجبات إلى دعم أسس الديمقراطية وروح التضامن، وتقاليد التعاون والتكافل وذلك طبقا للتعاليم الإسلامية والاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا.

ثالثا: فيما يتعلق بتنظيم السلطات

ترمي التعديلات في هذا الإطار، مع الاحترام التام للتوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات، إلى جعل نظامنا السياسي أكثر انسجاما ووضوحا، من خلال إعادة ترتيب العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية، لضمان توازن أفضل ونجاعة أكبر لأعمال كل واحدة؛ وفي الأخير، عبر توسيع تمثيل السلطة القضائية في المجلس الدستوري، وكذا توطيد استقلالية القضاء. فيما يتعلق بالسلطة التنفيذية، تهدف التعديلات المعتمدة إلى:

(1) دعم وضع رئيس الجمهورية بصفته حامي الدستور، وإحداث شروط جديدة للترشح إلى رئاسة الجمهورية، حيث تأخذ هذه التعديلات في الحسبان الطابع الحساس جدا للوظيفة الرئاسية وأهميتها في الحفاظ على الجمهورية ومؤسساتها.

(2) تحديد إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة.

(3) إرساء استشارة الأغلبية البرلمانية من قبل رئيس الجمهورية، قبل تعيين الوزير الأول.

(4) دعم صلاحيات الوزير الأول، لاسيما بالتوقيع على المراسيم التنفيذية وترؤس اجتماعات الحكومة، وكذلك من خلال السلطة التي منحت له بإخطار المجلس الدستوري.

(5) منح الحكومة إعداد مخطط عملها.

(6) إلزام الحكومة عرض إعلان السياسة العامة أمام المجلس الشعبي الوطني سنويا.

فيما يتعلق بالسلطة التشريعية، تهدف التعديلات المقترحة على الخصوص، إلى تعميق مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون بينها ودعم دور البرلمان ومنح المعارضة

السياسية وضعا دستوريا.

و في هذا الإطار يقترح ما يلي:

(1) دعم وظيفة مراقبة البرلمان على عمل الحكومة بالسماح لكل لجنة دائمة في البرلمان بتشكيل مهمة استعلام مؤقتة حول مواضيع محددة.

(2) منح المعارضة البرلمانية حقوقا تسمح لها بالمشاركة فعليا في العمل التشريعي، ومراقبة عمل الحكومة، وممارسة الدبلوماسية البرلمانية، وحق الاعتراض أمام المجلس الدستوري على دستورية القوانين التي صادقت عليها الأغلبية البرلمانية.

تكرس هذه التعديلات الوجود الدستوري للمعارضة، وهذا شيء جديد وإيجابي، وتؤسس عملها، كما تعطي دفعا قويا للحياة السياسية وتدعم الديمقراطية التعددية في بلادنا.

(3) تدعيم مصداقية وشرعية البرلمان، من خلال إلزامية الحضور الفعلي في الأشغال، ومنع كل منتخب في البرلمان من تغيير انتماؤه السياسي أثناء عهده، وذلك باحترام الطابع الوطني للعهد، واحترام العقد المعنوي الذي يربط المنتخب بناخبيه.

(4) إحداث دورة عادية واحدة للبرلمان، وتحديد التشريع بالأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، وخلال العطل البرلمانية حول مسائل عاجلة، وذلك لتعزيز وظيفة التشريع في البرلمان، وتأكيد ديمومة عمله.

(5) منح مجلس الأمة حق المبادرة وتعديل القوانين في مجالات محددة، وخضوع المصادقة عليها لنفس الأغليات المطلوبة في المجلس الشعبي الوطني، بالإضافة إلى تحديد كفاءات تسوية الخلاف بين غرفتي البرلمان وتحديد الأجال لاجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء، وكذا آجال إجابة أعضاء الحكومة على أسئلة البرلمانيين الشفوية والكتابية، كل ذلك أخواتي، إخواني، من شأنه إحداث توازن أفضل بين غرفتي البرلمان، وإضفاء وتيرة أسرع على النشاط البرلماني والحكومي.

(6) تحويل مواد خاضعة لمجال القوانين العادية إلى مجال القوانين العضوية، نظرا لأهميتها وتأثيرها في الحياة السياسية، وهنا أذكر على سبيل المثال -لا الحصر - القانون المتعلق بالجمعيات.

دول متقدمة، لكيلا أقول جدّ متقدمة! فمن شأن هذه التعديلات أن تبعث حركية جديدة في المجلس الدستوري وتعزز مكانته وتدعم موقعه في الصرح المؤسساتي، وكذا دوره في مسار بناء دولة القانون، وتعميق الديمقراطية التعددية، وحماية حقوق وحرّيات المواطنين والمواطنات.

فيما يتعلق بمجلس المحاسبة، يمنح مشروع التعديل الاستقلالية لهذه الهيئة، ويوسع مهام مراقبة رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة والمساهمة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية. كما يعد المجلس تقريراً سنوياً يسلم إلى كل رئيس غرفة في البرلمان وإلى الوزير الأول.

أما عن مراقبة الانتخابات، يدخل المشروع آلية جديدة هامة وهي هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، مكونة من قضاة وكفاءات مستقلة تسهر على شفافية ونزاهة الانتخابات والاستفتاءات، من استدعاء الهيئة الناجبة إلى إعلان النتائج المؤقتة.

إن هذه الهيئة مدعوة، بالنظر إلى المهام الموكلة لها، ومكانة واستقلالية أعضائها، إلى إضفاء مصداقية أكبر على هذه الانتخابات، وتعزيز الشرعية الديمقراطية لمنتخبي الشعب.

وفيما يخص المؤسسات الاستشارية، تتعلق التعديلات بإحداث مجالس استشارية جديدة مثل المجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتمنح هذه التعديلات وضعا دستوريا لهيئات قائمة مثل الهيئة المستقلة للوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان.

خامسا وأخيرا، فيما يخص الباب المتعلق بالتعديل الدستوري، يتعلق الأمر فقط، بإدراج مبدأ إعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة، ضمن المبادئ التي لا يمكن المساس بها والمحددة في المادة 178 من الدستور، ويضفي ذلك على هذا المبدأ ضمان ديمومه والحفاظ عليه.

تلك هي - أيتها السيدات، أيها السادة - الفلسفة العامة لمشروع التعديل الدستوري.

نعم أخواتي، إخواني، مشروع طموح وواعد لشعبنا، يتميز بتنوع الموضوعات الدستورية التي تناولها وكثافة

وأخيرا، توسيع الموافقة الصريحة لغرفتي البرلمان على المعاهدات والاتفاقيات، قبل مصادقة رئيس الجمهورية، إلى الاتفاقيات المتعلقة بمناطق التبادل الحر وبالمجمعات والاندماجات الاقتصادية.

فيما يتعلق بالسلطة القضائية، تهدف التعديلات المقترحة خاصة إلى:

(1) منح رئيس الجمهورية صفة حامي استقلالية السلطة القضائية.

(2) إحداث مبدأ التقاضي على درجتين في المجال الجزائي، طبقا للمعايير العالمية والاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر.

(3) إدراج إلزامية تعليل الأوامر القضائية لإضفاء الشفافية التامة على العمل القضائي.

(4) ضمان تنفيذ الأحكام القضائية وتعزيز حماية القاضي والمحامي ومنح المجلس الأعلى للقضاء الاستقلالية الإدارية والمالية التامة.

كل هذه التعديلات، سيداتي وسادتي، من شأنها تدعيم حماية القاضي وحقوق الدفاع وتعزيز أسس المحاكمة المنصفة وتعميق استقلالية القضاء، وبالتالي توطيد أسس دولة القانون في بلادنا.

فيما يخص الباب الرابع المتعلق بالرقابة ومراقبة الانتخابات والمؤسسات الاستشارية:

بَعنوان المراقبة، تهدف التعديلات أساسا إلى عصنة المجلس الدستوري وتدعيم صلاحيات مجلس المحاسبة، حيث يقترح بخصوص المجلس الدستوري أشياء عديدة كمايلي:

(1) تقوية الوظيفة القضائية للمجلس الدستوري في المجال الانتخابي، فعليه النظر في جوهر الطعون المتعلقة بالنتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

(2) ضمان تمثيل متوازن للسلطات الثلاث في تشكيلته وتدعيم صفة أعضائه.

(3) تعميق استقلالية المجلس الدستوري، بمنحه الاستقلالية الإدارية والمالية وبتعزيز حماية أعضائه، بمنحهم الحصانة القضائية في المجال الجزائي أثناء عهدتهم وتوسيع الإخطار إلى الوزير الأول والأقلية البرلمانية، وكذلك إلى المواطن عن طريق - ولأول مرة في تاريخ الجزائر - الدفع بعدم الدستورية، وهذه آلية قانونية حديثة ومستعملة في

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، والله ولي التوفيق .
(تصفيق)

السيد الرئيس: أشكر السيد الوزير الأول على تقديمه مشروع القانون الخاص بمراجعة الدستور؛ والآن ننتقل إلى الجزء الثاني من هذه الجلسة، والخاص بفتح النقاش حول مشروع القانون.

وقبل ذلك، بودي أن أذكر السيدات والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية، يجب أن تكون تدخلاتهم في حدود عشر (10) دقائق، ولا ألام إذا ما أوقفت الآلة مداخلة من يتجاوز هذه المدة.

الملاحظة الثانية، أودّ أن أفيد السيدات والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية أن يتناولوا الكلمة من مكانهم، ربّحا للوقت، وكذلك أقول بأن تناول الكلمة سيكون من التشكييلة الأقل تمثيلا إلى الأكثر تمثيلا، وصولا إلى آخر مجموعة برلمانية لديها أكبر عدد من الأعضاء.

وعليه؛ أحيل الكلمة إلى السيد رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار في المجلس الشعبي الوطني، تفضل.

السيد حسان بوزاد، رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار، في المجلس الشعبي الوطني: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه،

السيدات والسادة أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الضيوف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الحدث التاريخي الهام الذي التأم فيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة جنبا إلى جنب، أكيد سيترك أثرا في سير مؤسساتنا، فهو يبرز بجلاء أن المؤسسات والقوانين التي تزودت بها بلادنا قادرة على الإتيان بالأجوبة المواتية على المسائل الجوهرية المطروحة.

وإن السير العادي لمؤسساتنا بات مرسخا وممارستها لمهامها النبيلة متسمة بالاستقرار والرصانة، فهي تتوفر

الأحكام الوجيهة التي يقترحها، وهو معروض في هذا اليوم التاريخي لمصادقة برلمانكم الموقر، حفظكم الله.

أود في الختام أن أذكر أن هذا المشروع هو نتاج المساهمات الوجيهة التي قدمتها التشكيلات السياسية التي تنتمون إليها، وآراء المجتمع المدني، على السواء، وقد تميزت هذه المساهمات بالعدد الوفير للموضوعات وتنوعها وثرائها، وأثرها على حقوق وحرّيات المواطن، وعلى تدعيم استقلالية العدالة، وتفعيل الحياة السياسية في بلادنا.

كما تميزت أيضا بتعميق مبدأ الفصل بين السلطات، ومنح كل واحدة من مؤسساتنا الوطنية المكانة والدور المحددين لها.

وأذكر على الخصوص وظيفة الرقابة، وتحديث المجلس الدستوري، والوضع الجديد للأقلية البرلمانية، ومساهمة الدبلوماسية البرلمانية.

و يسجل تطور ديمقراطي آخر في منح المعارضة وضعاً دستوريا يؤسس لوجودها ويحدد عملها، وكذا حقها في إخطار المجلس الدستوري حول القوانين المصادق عليها من قبل الأغلبية.

إن عملا كبيرا ينتظركم - سيداتي، سادتي - إذا نال هذا المشروع موافقتكم، وهو ما لا أشك فيه، لأنكم مطالبون بتجسيد مختلف أحكامه و ترجمتها إلى قوانين باسم الشعب الذي منحكم الثقة الغالية.

إن التعبير عن إرادة الشعب هي مهمتكم الأصيلة، والمشروع المعروض عليكم يشكل وثبة ديمقراطية معتبرة، كما يمثل في نفس الوقت، حصنا منيعا ضد التقلبات السياسية والأخطار التي تهدد أمننا الوطني.

بمصادقتكم على المشروع الرئاسي للتعديل الدستوري الذي سيطلع الصرح الدستوري في بلادنا، فإن التاريخ سيسجل لكم - أخواتي، إخواني - أنكم ساهتمت بكل حرية، استجابة لنداء الضمير، في إحداث التجديد الجمهوري الذي تطمح له الجزائر، جزائر القرن الواحد والعشرين.

فهذا المشروع يسمح لنا أن نسجل على دفاتر التاريخ مشاركتنا في إرساء ملامح جزائر القرن الواحد والعشرين.

كما أن الروح التي تكتنف مجلسكم الموقر، هي نفسها التي تسكن الضمائر الحية المؤمنة، عندما يدعوها الواجب إلى أداء الشهادة، وقد قال الله تعالى: «وأقيموا الشهادة لله»؛

الديمقراطية، غير أننا لا ندافع عن أي قطاع ولا نتهم أي جهة إذا قلنا بأن النقد والتقييم الصريح والصارم يختلف عن نشر الكارثية وتضخيم النقائص وزرع اليأس وتغذية الشعور بالخيبة، بل إن التحديات والرهانات التي تنتظر بلدنا تقتضي منا تعميق الحوار بين كل الفصائل السياسية، مع دعوة أهل الرأي وتجربة الساسة والمفكرين والمبدعين ومنظمات المجتمع المدني دون تمييز إلى الإسهام والتشخيص واقتراح الحلول للقضايا الحقيقية التي تواجه مجتمعنا، لنتمكن من الإقلاع على جميع الأصعدة لبناء دولة قوية مزدهرة.

سيدي الرئيس،

تعيش بلادنا مرحلة تاريخية هامة وستعرف عهدا جديدا وتجديدا جمهوريا قويا.

إن هذه المراجعة الدستورية تأتي تتويجا لمسار الإصلاحات السياسية التي أرادها فخامة رئيس الجمهورية، والتي التزم بها أمام الشعب، وإن هذه المراجعة الدستورية تهدف إلى توسيع حقوق وحرريات المواطن مع تعميق الديمقراطية التعددية وتوطيد أسس دولة الحق والقانون، إلى جانب استقلالية العدالة، وبشأن التعديلات المدرجة في الديباجة، فإنها ترمي إلى تعزيز المبادئ والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية التي من شأنها تقوية الروابط الراسخة للجزائريين مع تاريخهم وثقافتهم، لصون الصلة بين جيل اليوم وجيل الغد ونحافظ على القيم الجوهرية التي تكفل استمرار مجتمعنا مع دعم حوافز تلاحمه وتماسكه.

سيدي الرئيس،

إن إسهامات المجموعة البرلمانية للأحرار بالأمس في تعديل الدستور بقصر الشعب والتي نذكر منها:

- الفصل بين السلطات وتشكيل الحكومة من الأغلبية البرلمانية.

- حماية الاستقلال الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية.

- دعم الحريات الفردية والجماعية والتداول الديمقراطي السلمي على السلطة.

- الحرص على استقلالية القضاء.

- إعطاء فرصة للشباب من أجل الإسهام في بناء دولة مدنية وعصرية.

على كل الظروف التي تمكنها من الاضطلاع بالتمام والكمال بمسؤولياتها ومن الاستجابة وحق الاستجابة لتطلعات مواطنينا.

سيدي الرئيس،

إن للجزائر علينا حقا لتستمد قوتها من وحدة صفوفنا وجمع شمل أبنائنا حول أهداف وطنية حاسمة، ومشاركة كل المواطنين في تسيير الشؤون العامة والتضامن الفعال للقوى السياسية، باختلاف آرائها، وتنوعها وترقية الكفاءات واستثمار الطاقات والإمكانات التي تزخر بها بلادنا، في إطار منسق وفقا لمقاربة متروية، بعيدا عن كل أنواع المغالاة والديماغوجية.

سيدي الرئيس،

إننا اليوم أمام خيار تخطي الاعتبارات السياسية والحزبية، لنضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار تجسيدا للهدف العظيم الذي هو في صميم الثامننا هذا في جلسة تاريخية جلية الطابع للمصادقة على مشروع تعديل الدستور، فهو قانون الأساس ومصدر كل القوانين الأخرى، والمرجع الأسمى لتعزيز دولة الحق والقانون، بعد التحولات التي شهدتها بلادنا بكل ما فيها من خلل وقصور بإنجازاتها الكثيرة والمتنوعة في بناء الدولة الوطنية على أنقاض الظلم والضلال.

ومن هذا لا يفوتنا أن نستشهد بكلمة فخامة رئيس الجمهورية حول التعديلات الدستورية حيث قال «إن الدساتير ليست نصوصا مقدسة، ولا هي عقد اجتماعي مرهون بمدة زمنية محددة مسبقا، إنما هي نتاج جهد بشري، قابل للتطور والتحسين، وهو تعبير عن إرادة الشعب في مرحلة معينة من تاريخه، تجسيدا لفلسفته ورؤيته الحضارية للمجتمع الذي ينشده، فلكل دستور - إذن - ظروفه وأسبابه وأبعاده، التي يرمي إليها من تأسيس وتنظيم المجتمع والدولة وكافة العلاقات والآليات الدستورية المتعلقة بتنظيم الحكم، وممارسة وتكريس الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطن».

سيدي الرئيس،

إن اختلاف التوظيف والتشخيص لأداء مؤسسات الدولة والتعبير الحر عن وجهات النظر ظاهرة صحية، ودليل على أن المواطنين والمجتمع المدني وشرائح واسعة من الرأي العام ووسائل الإعلام بالشأن العام وهو أيضا مؤشر على حرية التعبير، وانتشار ثقافة

حزب العمال حزب وطني، متمسك بالنظام الجمهوري للدولة وبطابعها الاجتماعي، ولهذا نعتبر أن لا شيء يسمو عن تكامل الدولة وسيادتها ولا يمكن لأي وطني أن يبقى صامتا أمام المخاطر المحدقة على كيان الدولة المهدد من طرف المال السياسي الذي أصبح واقعا لا يمكن لأي أحد تجاهله.

السيد الرئيس،

يمكن للدولة أن تعيش من دون دستور، لكن العكس غير صحيح، حيث لا جدوى ولا معنى لأحسن دستور من دون دولة، وعلى سبيل المثال بريطانيا العظمى أين أنشئ أول برلمان في العالم، دولة لا تحتكم لدستور، كما عاشت الجزائر في فترة الرئيس الراحل هواري بومدين - رحمه الله - من دون دستور.

السيد الرئيس،

قررت اللجنة المركزية - وبالإجماع - المشاركة في هذه الجلسة المخصصة للتصويت على تعديل الدستور رغم تحفظنا الكبير حول الشكل الذي تم اعتماده للمصادقة عليه. في الواقع كنا نطمح لإصلاح دستوري عميق، بإرجاع الكلمة للشعب بواسطة مسار تأسيسي يكتسي بالمصادقية والمشروعية وغير قابل للطعن، كما صرح بهارئيس الجمهورية في سنة 2006 وكررها سنة 2011 و2014 بمناسبة تأديته اليمين الدستورية.

بالنسبة لحزب العمال استشارة وإشراك الشعب الجزائري في النقاش هي الوسيلة الديمقراطية التي تمنح المصادقية والمشروعية، التي تمنح للشعب الإمكانية لاختيار شكل ومضمون المؤسسات التي يحتاج إليها.

لأن حزب العمال حزب وطني وشرعي، يبحث دائما عن الحلول ودون أي روح هيمنة، شاركنا في المشاورات التي سبقت صدور هذه المسودة، وقدمنا اقتراحاتنا في جميع الميادين، لكن الأحزاب كلها مجتمعة لا يمكنها أن تحل محل الشعب الجزائري، الذي لم تمنح له الفرصة للمشاركة في النقاش وإبداء رأيه.

ولهذه الأسباب عبر حزب العمال عن أهمية وأولوية الشكل على المضمون.

السيد الرئيس،

يصدر حزب العمال، أحكامه دوما انطلاقا من مصالح الأمة، فأغلبية الشعب.

وها نحن اليوم - وبكل قناعة وعزيمة - نؤكد تزكيتنا لمجمل الإصلاحات التي جاء بها فخامة رئيس الجمهورية، مع المصادقة دون تحفظ على مشروع قانون الدستور كاملا، مع العمل دون هوادة في مرافقة تنفيذه وتجسيد مواده على أرض الواقع لبناء دولة مزدهرة وقوية بمؤسساتها.

المجد والخلود لشهادتنا الأبرار وعاشت الجزائر حرة ومستقلة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية للأحرار في المجلس الشعبي الوطني؛ والكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال، في المجلس الشعبي الوطني، تفضل.

السيد جلول جودي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال، في المجلس الشعبي الوطني: شكرا سيدي رئيس البرلمان.

السيدات والسادة السلام عليكم، أزول أفلاون. لا يمكننا التطرق إلى تعديل الدستور قبل أن نشير إلى الوضع السياسي الدولي والإقليمي والوطني الذي جاء فيه هذا التعديل.

وحضورنا لهذه الجلسة الاستثنائية أملتنا علينا الظروف السياسية المشحونة بالمخاطر، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي والتي تهدد الأمم والشعوب علاقة بالأزمة العالمية.

كما يأتي هذا التعديل الدستوري في وضع داخلي، تميزه إسقاطات الأزمة العالمية والاقتصادية التي أنجبت حربا على سعر البترول وأنجبت الإرهاب والدعوشة وتوترات مست عددا مهولا من البلدان التي تشبه بلادنا.

يأتي أيضا هذا التعديل الدستوري في وضع سياسي داخلي، يتميز بتصدع مؤسسات الدولة، وتزايد الشبهوات الخارجية للنهب والاستيلاء على كل مقومات اقتصادنا.

بالنسبة لحزب العمال يُشكل وجود الدولة الشرط الأساسي لاستمرارية الأمة، لأن دون وجود دولة لا يمكن أن ندافع عن الاستقلالية السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية للبلاد.

السيد الرئيس،
إن الصدمة التي انجرت بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2016 في طريقة تمريره، ومضمونه، اللاوطني والاقتصادي والاجتماعي، لا تزال في أذهان المواطنين، لأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تولد دائما أزمات سياسية وهو الحال في بلادنا.

وفي اعتقادنا إعداد قانون مالية تكميلي لسنة 2016 ضرورة قصوى لتصحيح الإجراءات التي تشكل خطرا على التوازنات الكبرى التي ظل رئيس الجمهورية حريصا عليها ولإرجاع الثقة بين المواطن ودولته وخلق مناخ تسود فيه السكينة.

كما سجلنا الحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض أي تدخل في شؤوننا الداخلية وعدم استدراج جيوشنا لأي مستنقع حرب تحت أي ذريعة.

السيد الرئيس،
بالنسبة لحزب العمال، هذا التعديل الدستوري لا يمكن أن يرتقي إلى إصلاح سياسي حقيقي ويمهد للتحول الديمقراطي والتجدد الذي تطمح إليه الأغلبية، كما أن التحسينات التي أدرجت على قطاع العدالة لا يمكن اعتبارها عنصرا في تحقيق استقلالية العدالة التي تبقى تحت سلطة الجهاز التنفيذي الذي يهيمن على كل الهيئات التي لها صلة مع العدالة.

السيد الرئيس،
بالمقابل لهذه الإيجابيات المذكورة، يسجل حزب العمال، زيادة على التناقضات في الدستور المقترح علينا، إدراج مفاهيم جديدة ليس مجالها الدستور، لأن صفة ديمومة الدستور تمنع تغييره مع التحولات السياسية والأنظمة.

فمثلا نعتبر إدراج مفاهيم لا توجد حتى في الدول الرأسمالية مثل «تحسين مناخ الأعمال ومنع التمييز بين المؤسسات الوطنية والأجنبية المقيمة ومنع الاحتكار بما فيها العمومي» بمثابة فتح الباب لتراجعات خطيرة، مثل إلغاء كل القوانين التي تم سنها، انطلاقا من مبدأ الأفضلية الوطنية وحق الشفاعة.

السيد الرئيس،
لضمان ديمومة الأمة، يجب الحفاظ على الدولة ومناعتها وتحصين سيادتها، بالحفاظ على السلم المستعاد بحل

لا ننكر أن في التعديل المقترح، توجد إيجابيات وتحسينات، وتقدم في بعض الميادين، البعض منها جزء من فضالاتنا، ونذكر على سبيل المثال، الخطوة الإيجابية المتمثلة في ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية، كون أن هذا الإجراء يعزز الوحدة الوطنية ووحدة الشعب الجزائري، وهو بمثابة تصحيح تاريخي لهويتنا وفي نفس الوقت حق طبيعي تجاهلته كل الدساتير منذ الاستقلال، إنه مكسب هام رغم التردد والتناقضات التي رافقت هذا الإجراء الإيجابي.

كما نسجل دسترة محاربة الانتجاع السياسي داخل المجالس المنتخبة الذي يدخل في إطار مكافحة التلوث السياسي واغتصاب ضمائر الناخبين، وللأسف هنا أيضا تم إدراج بند يسمح لمن يحول العهدة أن يبقى داخل المجلس كـ «بدون».

صحيح أن هناك إجراءات إيجابية أدرجت في ميدان الحقوق والحريات، مثلما سجلنا في الميدان الاقتصادي الحفاظ على المادة 17 التي تحمي القطاعات الاستراتيجية وتكرس الملكية الجماعية والتي تم توسيعها إلى الأراضي الفلاحية والموارد المائية، لكن وللأسف الجميع يعلم أن المشكل الأساسي يكمن في عدم احترام تسلسل القوانين، حيث تم في الماضي المصادقة على قوانين غير دستورية، كما يوجد فرق شاسع بين المبادئ المنصوص عليها دستوريا والممارسات وهذا في عدة ميادين.

فمثلا في الميدان الديمقراطي، هناك الحديث في التعديل الدستوري عن توطيد التعددية الحزبية.

هل هذا يعني أن تطبيق هذا الدستور سوف يضع حدا للانحرافات السياسية الدنيئة والهجمات الإجرامية على التعددية الحزبية التي تشهدها الساحة؟ لأن ضرب التعددية الحزبية يعد خطرا على الدولة وفي نفس الوقت ضربا للأمن القومي للأمة.

وجود الأحزاب السياسية شرط أساسي للديمقراطية، وتمثل درعا للحفاظ على كيان الدولة، مثلما شكلت الأحزاب السياسية أثناء المأساة الوطنية متاريس في الحفاظ على الدولة، أيضا يعتبر تشكيل الأحزاب السياسية في عشرينيات القرن الماضي العنصر الأساسي في بلورة فكرة الاستقلال الوطني الذي تحقق سنة 1962.

بين الأمم المتحضرة، للتعاطي إيجابيا مع مشروع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المعدل، خاصة وأن كل المؤشرات جاءت بضمانات مطمئنة للرأي العام وبددت المخاوف التي دأبت أبواق إعلامية وسياسية على الترويج لها كلما جاء الحديث عن تعديل الدستور.

ولن يتم ذلك إلا عبر تطبيق النقاش السياسي الايديولوجي العقيم، وإحداث قطيعة حقيقية مع نظرية المعارضة من أجل المعارضة ودون تقديم بديل جاد، فالذين لم يتخلصوا بعد من الترسبات ومازالوا أسرى الماضي لا مكان لهم في خارطة المستقبل.

فالجزائر اليوم بدستورها الجديد تسجل قفزة نوعية للجزائريات والجزائريين وستواصل إبحارها دون مكبر صوت، إلى غاية مرفأ الأمان وهو بناء دولة الحق والقانون التي تضمن الحريات العامة.

إن البصيرة التي تمكنت بفضلها البلاد طيلة السنوات الماضية من إحباط سلسلة المؤامرات الداخلية، ابتداء من افتعال أزمة القبائل مروراً بأزمة الزيت والسكر إلى أزمة غرداية، وحافظت على أمن واستقرار البلاد أمام الإرهاب القادم من دول الجوار وغزو المخدرات، قادة اليوم على وضع دستور عصري مرن، يتلاءم مع تنوع الأمة الجزائرية ويحترم نضال شعبها الذي لم ينقطع يوماً ويعطي الأمل لشبابها في غد واعد.

وما دام أن الغاية النهائية هي أن يصبح الشعب هو الحكم الأوحد وصاحب القول الفصل في التداول على السلطة، فإن قوى الحكم والمعارضة مدعوة على حد سواء إلى التصالح مع الذات والالتحاق بالركب، وما المصالحة الوطنية اليوم إلا مرجعية لنا جميعاً نعود إليها في كيفية التعاطي مع المواعيد التاريخية الكبرى للأمة، فالذي تضيق به السبل ولا يدري إلى أين يتجه عند مفترق الطرق، ما عليه إلا أن يعرف من أين جاء وأين كان، وبالمختصر المفيد أن يجري عملية مقارنة بسيطة بين سنوات الدم والجرم في التسعينيات وسنوات الألفين، أين أصبح البلد آمناً بفضل سياسة المصالحة الوطنية، حيث أسقط الجزائريون من قاموسهم السياسي مغامرة رفع السلاح في وجه الدولة من أجل الوصول إلى السلطة.

وما ذلك بالأمر الصعب على الجزائري المتشبع بالوطنية، إذ سجل تراجع الخطر الإرهابي وعودة الاستقرار والأمن

جزائري وطني وسيادي.

زيادة على طعننا في الشكل الذي تم اعتماده لتمرير هذا الدستور، وللاعتبارات التي ذكرتها سالفا قررت اللجنة المركزية أنه لا يمكن للكتلة البرلمانية أن تصوت بلا على الدستور، لأنه يتضمن تحسينات وإيجابيات التي لطالما ناضل من أجلها حزب العمال، ولا يمكن التصويت بنعم، لأن الدستور المقترح يتضمن مواد وإجراءات متناقضة وأخرى قد تفتح الباب للتراجع عن المكاسب الاقتصادية. لهذه الاعتبارات، سوف تمتنع الكتلة البرلمانية لحزب العمال أثناء التصويت على التعديل الدستوري وأرجو - إن شاء الله - أن هذه المراجعة تمر بردا وسلاما على الجزائر لتنتقل لبر الأمان، والسلام عليكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب العمال، في المجلس الشعبي الوطني؛ والكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، في مجلس الأمة.

السيد عبد المجيد بوزريعة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، في مجلس الأمة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس البرلمان المحترم،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد معالي الوزير الأول،
السادة معالي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مكثبي البرلمان،
زميلاتي، زملائي أعضاء البرلمان بغرفتيه،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل الجزائر اليوم عهدا جديدا في تاريخها النضالي الطويل لبناء دولتها المعاصرة، وهذه المرة من خلال المصادقة على النسخة المعدلة للقانون الأسمى للأمة ألا وهو الدستور، وما أثاره من نقاش وطني بين جميع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وشكل هذا الموعد سانحة لجميع الفعاليات الحية في البلاد التي تطمح إلى مستقبل واعد ومكانة مرموقة

في الأهمية» حول الكرامة الإنسانية والعدالة والحريات والحقوق وتعزيز سلطة الشعب في اختيار ممثليه في جميع المؤسسات المنتخبة، انطلاقا من المجالس المحلية وصولا إلى مؤسسة الرئاسة وبطريقة شفافة، ما يجعل الوثيقة تمثل قفزة نوعية إلى ما يسمى بالجيل الرابع في الحقوق لتضمنه على وجه الخصوص الحق في الثقافة والحق في العيش في بيئة سليمة، إلى جانب الحقوق الاجتماعية الأخرى، على غرار الحق في التعليم وفي الطب المجاني والضمان الاجتماعي والحق في السكن، علاوة عن الحق في الإعلام والحق في الوصول إلى المعلومة، فضلا عن حرية التجارة والاستثمار.

سيدي الرئيس،

لقد حمل مشروع التعديل الدستوري إجابات شافية للطبقة السياسية، سواء الحاكمة أو المعارضة، لما أعطى ضمانات جديدة لنزاهة العملية الانتخابية وإدارتها بطريقة شفافة ومستقلة من قبل هيئة عليا، كما منح صلاحيات جديدة لصالح المعارضة وهي ضمان إخطار المجلس الدستوري من قبل الأقلية، عندما ترى أن الأغلبية استأثرت بحزمة القوانين.

واستجاب المشروع إلى مطلب غلق العهود الانتخابية وتحديدها بآئتين فقط، بعد اللغط الذي أثير حولها، بعد فتحها في 2008، استجابة لمطلب شعب تجاه رئيس ذي ميزات تاريخية ونتائج معتبرة، جعلته في مكانة خاصة لدى أغلبية الجزائريين والجزائريات.

سيدي الرئيس،

لقد أجب مشروع قانون تعديل الدستور، على جموع الشعب الجزائري العريض الذي حاول معارضون مفلسون وإعلاميون مأجورون أن يصموه، في ظل النقص في توصيل المعلومة الصحيحة وفي الوقت المناسب، حيث أكد على ضمان الطابع الاجتماعي للدولة وأن تبقى المؤسسات الاستراتيجية ملكا للمجموعة الوطنية، كما كرس الدستور الجديد الحق في التوازن الجهوي ومنع عقوبة الحبس في حق الصحفيين، واللافت في التعديلات الجديدة للدستور كونها، مكنت المعارضة من الحصول على مكاسب غير مسبوقة، حيث أصبح لها وجود واضح داخل البرلمان كالحق في التمثيل داخل هيكله والحق في الوصول إلى وسائل الإعلام العمومية، كما أحدثت تعديلات المشروع

إلى ربوع البلاد، وبناء آلاف المؤسسات التربوية والثقافية والصحية وإعادة تنشيط المؤسسات الصناعية الكبرى؛ وبفضل هذه السياسة الاجتماعية، تمكن الشاب البطال أن يجد منصب عمل ويحصل على سكن.

سيدي الرئيس،

في الوقت الذي تبشر فيه قوى سياسية وإعلامية داخل البلاد بحدوث الأسوأ في قادم الأيام، بناء على تخمينات وتأويلات لانعكاسات انهيار أسعار البترول، فإن عواصم القرار الدولي تتابع باهتمام بالغ، التطورات التي جاءت بها التعديلات، خاصة في مجال تعزيز الحريات وتكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وهي مؤشرات أساسية تعتمد عليها الدول الغربية في بناء مواقفها الخارجية تجاه تطور المنحى الديمقراطي في دول العالم الثالث، حيث عادة ما تربطها بالمساعدات الاقتصادية والصفقات التجارية.

لقد أعلنت دول عظمى عريقة في الديمقراطية تباعا، وعلى لسان مسؤولين سامين، عن اهتمامها بالأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر، وأكدت أنه يهمها استقرارها باعتبارها حليفا استراتيجيا لا يمكن تجاوزه ليس فقط في محاربة ظاهرة الإرهاب التي أصبحت عالمية بمفهومها السياسي والجغرافي، ولكن أيضا شريكا عن طريق مقاربة سياسية، هذه الدول العظمى التي سبقتنا بعقود في تجارب ديمقراطية أثنت على ملامح الدستور الجديد الذي تمت صياغته بمعايير عالمية، وبنفس المعايير المعتمدة في الدساتير المعاصرة.

وبالعودة إلى مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، فإنه تحصل على مدار المحطات والأشواط التي قطعها على الصلاحية من مؤسسات الدولة، وحاز على تزكية أغلبية واسعة من الطبقة السياسية والجمعيات الوطنية والمجتمع المدني، وها هو اليوم في محطته الأخيرة يعبر بسلام وأمان.

إن مشروع تعديل الدستور الذي عرض علينا، نعتبره بمثابة دستور جديد للبلاد، نظرا للنسبة الكبيرة من التعديلات التي مست جميع فصول وأبواب الدستور المعمول به حاليا فضلا عن الكم الهائل للمواد الجديدة التي تم إدراجها في المشروع الجديد.

أما من حيث المضمون، فנסجل في كتلة التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة بارتياح كبير، بأن المشروع الجديد للدستور قد أدرجت فيه تعديلات «غاية

الجديد توازنا بين غرفتي البرلمان وأنشطة العمل البرلماني، من خلال منح صلاحيات التشريع لمجلس الأمة، لاسيما ما يتعلق منها بالشؤون الخاصة بالنشاطات المحلية للمنتخبين وتهيئة الإقليم، أما أولئك الذين لا يعجبهم العجاب، فما عليهم إلا إعادة قراءة الأحداث والتطورات ويتمعنوا جيدا في التعديل الدستوري.

سيدي الرئيس،

إن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة، تشيد بمبادرة رئيس الجمهورية لطرح مشروع تعديل الدستور بهذا الشكل، هذا التعديل الذي سيسجله تاريخ الجزائر المعاصرة بأحرف من ذهب.

كما نبارك ونثمن كل ما جاء في هذه الوثيقة، كونها تؤسس بحق لدولة المؤسسات، دولة الحق والقانون ونعلن تأييدنا المطلق للحكومة وللدولة الجزائرية، وندعو الزميلات والزملاء أعضاء البرلمان بالغرفتين التصويت لصالح المشروع، ضمانا للتماسك الاجتماعي والاستقرار الوطني واستكمالاً لبناء المؤسسات وترقية الديمقراطية ووفاء للشهداء.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، في مجلس الأمة؛ والكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، في مجلس الأمة، فليفضل مشكورا.

السيد محمد زوييري، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، في مجلس الأمة: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس البرلمان المحترم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

سيدي معالي الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب والأعضاء بغرفتي البرلمان،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود في بداية مداخلتني التي أطمح أن تحظى بكرم إصغائكم، أن أعتنم هذه السانحة المتميزة، باسم الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بمجلس الأمة، في المسار المتقدم، المتزايد، والمطرود، الذي سجلته بلادنا، على امتداد ما يقارب أربعة خماسيات، منذ 1999؛ ثلاثة منها انقضت بثمارها الياقة وإنجازاتها الواعدة، وها هي الرابعة بشائرها هلت منذ فترة وجيزة من الزمن، وكسابقة ها هي إنجازاته وانتصاراته متواصلة، رغم الضائقة المتأتية من تدني أسعار المحروقات، تنصب يوميا في ربوع وجهات وطن الشهداء، شواهد حية تروى للأجيال الحاضر والمستقبل، معاني الوفاء بالعهد، والصدق في الوعد، من لدن قائد استحق منا جميعا في هذا اليوم المشهود أسمى آيات العرفان والتقدير وجزيل الشكر والامتنان على صنيع فعله وجزيل عطائه للجزائر التي عرفته جبالها شابا مجاهدا من أجل تحريرها من نير العبودية والاستعمار، واستقبلته عواصم العالم وزيرا ورئيسا مدافعا عن سيادتها ومكانتها المستحقة بين الدول والشعوب، وخبرته المنابر خطيبا منافحا عن قيم الحق والعدل في كل مكان وزمان، ناصرا للمظلومين، منحاذا للمحتاجين والمستضعفين من أبناء شعبه وأمتة وقارته، لا يخشى في ذلك لومة لائم، ولا قولة حاقد أو مكابر، إنه صاحب المبادرة والفضل في التثام جمعنا في هذا اليوم المشهود، فخامة الرئيس المجاهد والمناضل عبد العزيز بوتفليقة.

(تصفيق)

السيد الرئيس،

الحضور الكرام،

لا شك أنكم تتذكرون تلك الصيحة المدوية ذات يوم من أفريل 1999، «ألا في حب الجزائر فليتنافس المتنافسون»، وتستحضرون الركائز الثلاث:

1 - إطفاء نار الفتنة،

2 - إنعاش الاقتصاد الوطني،

3 - واستعادة هيبة الجزائر ومكانتها الدولية.

ولا شك أيضا أنكم تتذكرون حالة العزلة والحصار غير المعلنة التي كانت تعانيها بلادنا بفضل أوساط معادية،

كانت تسعى جاهدة إلى تشويه الشعب الجزائري ودولته، والجيش الوطني الشعبي، ومختلف أسلاك الأمن وكل القوات الحية لبلادنا.

إن تلك الرهانات والمراهنات التي كادت أن تحجب عنا أفق المستقبل الواعد، قد صارت بفضل المنجزات بارزة، ومسجلة على أكثر من صعيد، تحسب على الماضي والسنوات العجاف.

إن الجزائر التي خاضت معركة محاربة الإرهاب منفردة، واستطاعت بفضل وعي شعبها وحنكة قائد مسيرتها وانخراط كافة أبنائها المخلصين، في رسم معالم المستقبل الأفضل، أن تنتصر وتستعيد عافيتها بفضل سياسة الوثام والمصالحة التي أعادت للمواطن الأمن والأمان، وللوطن الازدهار والاستقلال، هي اليوم أقوى مناعة وأصلب عزيمة وأكثر تصميمًا على تعزيز وتحصين مسيرة ومبادئ الديمقراطية الحق والتعددية الصادقة.

السيد الرئيس،

الحضور الكرام،

إن الخطوة الجديدة التي يدشنها تعديل الدستور المقترح علينا اليوم، تعد تويجا لمسار طويل من المشاورات التي شارك فيها العديد من الأحزاب والتنظيمات والجمعيات والشخصيات الوطنية، بغية الوصول إلى توافق لتحصين البلاد ضد كافة الأخطار، ويحميها من كل الانتزاقات، وها هي تلك الجهود الصادقة التي شارك فيها حزبنا بإرادة منفتحة على كل الآراء والاقتراحات تصل إلى محطاتها النهائية، وبذلك تكون الجزائر قد دخلت - كما قال الوزير الأول - القرن الواحد والعشرين بأدوات وآليات دستورية، تسمح لها بالتفاعل الإيجابي مع معطيات العصر، وتغييراته المتسارعة.

لقد راهن الكثير من المناوئين والمشككين والمرتهنين إلى الأفكار والنظريات المعادية للجزائر والجزائريين على عدم الوصول بمسار الإصلاحات الشاملة التي أعلن عنها فخامة رئيس الجمهورية إلى مبتغاهما، وحاولوا بكل الطرق والأساليب بث القلق في نفوس المواطنين، ولكن انخراط الأغلبية في الدفاع عن أهدافها وغاياتها النبيلة، جعل كل من أمن حقا بالجزائر القوية والمستقرة، يساهم بفعالية في إنجاحها، وها هي ثمار المسعى تتجسد اليوم في حقائق ملموسة، فهنيئا للشعب الجزائري بهذا الانتصار الجديد.

السيد الرئيس،

الحضور الكرام،

إن الواجب الذي نضطلع به اليوم من أجل تمكين أجيال الحاضر والمستقبل، من الدولة المدنية، تحتفي منها المظالم وتتحقق في كنفها المساواة وتصان فيها الحقوق، هي بالنسبة للمناضلين والمناضلات في حزب جبهة التحرير الوطني معان متجددة وأهداف راسخة، ذلك ما ترجمه بصدق ومصداقية منذ مدة، في تصريحات ومواقف الأخ الأمين العام للحزب، السيد عمار سعداني.

(تصفيق)

ومن هذا المنطلق، فإننا نثمن عاليا ما تم التكفل به من اقتراحات حزبنا في هذا التعديل الدستوري، الذي يأتي في قناعتنا خطوة جديدة لتعميق الممارسة الديمقراطية ببلادنا، وتكريسها لدولة الحق والعدل والقانون، كما أنه ضمانة لتأكيد وتعزيز الحقوق الجماعية والفردية للمواطن، وكذا حرية الرأي والتعبير.

إننا نعلن تأييدنا ومساندتنا لكل مواده وفصوله، ولا يفوتني أن أؤكد من أعلى هذه المنصة على أن الدستور المعدل والذي يصادق عليه جاء في مرحلة من المراحل التي تتطلب مزيدا من التماسك الوطني، لمواجهة كل التحديات التي قد تفرض علينا لمواجهةها؛ وجاء لهذه الأمة قانونا يمكن من إرساء ثوابت، تشكل رابطا قويا بين أبناء هذه الأمة، حيثما كانوا، وأينما تواجدوا، وهي الحقيقة التي أكد عليها الأمين العام للحزب، التي تشكل على الدوام خطا واضحا في خطابه السياسي.

وفي الختام، أهنيئ الشعب الجزائري بكل فئاته، وأطيافه السياسية، ومشاركه الإيديولوجية، على هذا الانتصار الجديد، على طريق الاستقرار للنجاح والوفاء بالعهد، وللأمل في الغد؛ شكرا على كرم الإصغاء، تحيا الجزائر، المجد والخلود للشهداء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، في مجلس الأمة؛ والكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، بمجلس الأمة.

من الزمن، وكذا تجديد الصلة بالأهداف السياسية لبيان أول نوفمبر 1954.

و بالفعل، كلنا نتذكر خطاب 2004، على وجه الخصوص، الذي عبر من خلاله رئيس الجمهورية عن إرادته في العمل على المرور بعزم من الشرعية الثورية إلى الشرعية الشعبية لنظام الحكم.

وهكذا، و بعد مرحلة المشاورات، والدراسة، والإعداد، والتحكيم السياسي، ها نحن اليوم ندخل في مرحلة الإنجاز الفعلي بهذا المشروع، الذي سوف يفتح بالتأكيد آفاقا واسعة لبناء نظام جديد، أين يصبح المواطن المنبع الوحيد للشرعية السياسية، وهو يرمي كذلك إلى تطوير التنظيم الخاص بالقانون العمومي في بلادنا في الاتجاه السليم المتمثل في تقوية المؤسسات، وفقا للمعايير المعمول بها في الأنظمة الديمقراطية القائمة في البلدان المتقدمة، علما بأن الإنجاز الفعلي سوف يتم على مراحل، لكي لا يبقى الدستور الذي بادر به رئيس الدولة بكل جلاء وصبر ورشاد، مجرد حبر على ورق.

وبطبيعة الحال، ومع احترامنا للجميع، هناك من يشكك في هذا المسعى بحجة أن الدستور الجديد جاء متأخرا، نظرا لما يصفونه بالخطيئة الأصلية التي ارتكبت - حسب رأيهم - من خلال تكريس نظام الحزب الواحد في دستور 1963، عوض الدخول مباشرة غداة الاستقلال في التعددية الحزبية، وهم يتناسون في ذلك أن جزائر 1962 كانت على جرف الهاوية من جراء الحرمان المطلق للسائد آنذاك، ولما خلفته الحرب من خراب كامل ومئات الآلاف من أرامل الشهداء واليتامى والمعطوبين واللاجئين، والعائدين من السجون، ناهيك عن الأمية والمجاعة والبطالة والشلل الذي أضرب الإدارة والاقتصاد والمدارس، وكذا تحطيم الآلات الفلاحية من طرف المستعمرين قبل هروبهم، وكذا ندرة المرافق الصحية وندرة الطرقات والجامعات ومراكز التكوين والإنارة وشبكة المياه وغيرها.

وفي تلك الحالة الكارثية التي كان يبحث فيها الشعب عن البقاء فقط، أفيعقل الحديث عن التعددية والتحزب؟ ومن ذا الذي كان مستعدا يا ترى للإصغاء لحديث طوباوي كهذا؟

وهنالكَ من يشكك أيضا في جدية مسعى تعديل الدستور، بحجة أن مجمل المؤسسات القائمة اليوم

السيد الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي، في مجلس الأمة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

دولة رئيس البرلمان الموقر،
دولة رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،
سيادة الوزير الأول المحترم،

معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،

الحضور الكرام،
سلام الله عليكم.

إن المشروع الذي يجمعنا اليوم يعلو بكثير على التحزب، ويعيدنا، بشكل ما، إلى منبع النهضة الجزائرية الحديثة، الذي انبثق في نوفمبر 1954، و تدفقت طاقاته الكامنة، كقوة دافعة، لوحدة الصف وتظافر الجهود والسعي إلى إقامة دولة وطنية ديمقراطية واجتماعية مبنية على المؤسسات.

إنه مشروع يتضمن بوضوح جميع العناصر المكونة للديمقراطية الحديثة وتعتبر هذه العناصر كلها أهدافا، ضحى من أجلها و باشر في تحقيقها جيل الثورة، وها هو اليوم هذا الجيل الفذ يتركها كأمانة لأجيال الاستقلال، بغية مواصلة الجهد والعطاء نحو بلوغها.

قد لا يشاطرننا البعض الرأي، وهذا أمر طبيعي لأن يكون نص من حجم متين كهذا محل جدل، وأن يثير تضاربا في الآراء، معبرا عن مواقف أو قناعات أو حسابات، تدل كلها على ما وصلت إليه بلادنا أثناء العقد المنصرم، من أسلوب جديد يعتمد على التعبير الحر والمنافسة السياسية السلمية، عوض اللجوء إلى المجابهة الدموية.

وهذا يدل على بروز جو مناسب لتحرير الفكر تدريجيا من التضييق الذي كان ربما يؤثر عليه أثناء الأربعينية الأولى للاستقلال.

و الجدير بالذكر أن المشروع المعروض أمامنا اليوم، لم يأت أبدا كمشروع ظرفي نتيجة لما يسمى بالربيع العربي، بل يشكل محورا هاما من محاور استراتيجية التقويم الوطني، التي أعلن عنها المرشح للرئاسيات السيد عبد العزيز بوتفليقة في شهر فبراير 1999، بهدف القيام، وعلى مراحل، بإخماد نار الفتنة والقضاء على مخلفات الحرب الأهلية التي أدمت وخضبت البلاد خلال عقد كامل

السياسيين في بلادنا، حتى ولو تعلق الأمر بالمسائل الجوهرية التي تهم الوطن ككل .

وأما من حيث المضمون، فإن التعديلات والإضافات وما تحمله من أسباب وأهداف جد إيجابية ولم نر فيها صراحة ما قد يزعج أو يضايق كل من يجعل من الصالح العام ومصصلحة الوطن شغله الشاغل .

وفي الختام، أود أصالة عن نفسي ونيابة عن مجموعة الثلث الرئاسي في مجلس الأمة، التي يشرفني تمثيلها أن أقول بصوت عال إن ما تقدم به رئيس الجمهورية لهذا المؤتمر الموقر، وما سيحظى به من تأييد قوي، سوف يسجله التاريخ بحروف ذهبية، نظرا لما يفتحه من آفاق واعدة وورشات جديدة في مجال التعايش والنهوض بالنمو الاقتصادي، والتنمية الشاملة على أسس صلبة وواضحة وفي ظل الوحدة والتضامن والعدالة الاجتماعية .
والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، بمجلس الأمة؛ والكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي في المجلس الشعبي الوطني .

السيد محمد قيجي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، في المجلس الشعبي الوطني:

شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

السيد رئيس البرلمان المحترم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

معالي دولة الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي النواب،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

في تاريخ الشعوب أحداث تترك بصماتها عميقا في نسيجها الحضاري، وسيبقى لقاؤنا اليوم حدثا منقوشا بماء الذهب، وصفحة لامعة في تاريخ الجزائر المستقلة .

غير شرعية، وينبغي، إذن، بادئ ذي بدء حسب رأيهم، استبدالها من القمة إلى القاعدة قبل الشروع في تطوير الدستور، وهم متناسون في ذلك أن كل التجارب الإنسانية القديمة والحديثة تبين أن موضوع الديمقراطية والتعددية الحزبية والشرعية الشعبية أمر خطير لا يكفي تناوله بالشعارات والتصريحات والتصورات النظرية والأمنيات، مهما كانت نواها، وأن الديمقراطية ليست كيانا ثابتا قابلا للاستعمال المباشر فورا، وعلى المراد، كما أنها ليست نموذجا كاملا وصالحا لكل مكان وزمان، بل هي نظام مربوط بواقع كل مجتمع وأوضاعه الثقافية والاقتصادية والذهنية .

كما أنها مسار طويل المدى، مبني على تحصيل ورسملة الممارسات والمحاولات وهو مملوء بالمكائد والمخاطر كما تبينه بوضوح تجربة دستور 1989 في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر .

ومهما يكن، فإن رئيس الدولة قد استوعب كلية هذه المعطيات بحكم تجربته الطويلة .

الأمر الذي يفسر بكل وضوح الأسلوب التدرجي الذي تمّ اعتماده ببطء، فيما يخص الإصلاحات السياسية في بلادنا، وبخطوات ثابتة وأكيدة منذ سنة 2002، والتي تفضي اليوم إلى دستور تعتبر مبادئه امتدادا لتلك التي جاءت في بيان أول نوفمبر وأرضية الصومام .

أيها السيدات، أيها السادة،

إننا على يقين بأن هذا الدستور سوف يفتح الباب على مصراعيه لعصرنة العمل السياسي في الجزائر، وتوسيعه لمختلف فئات المجتمع، وبخاصة الشباب والمرأة، وتكوين «الفرد - المواطن»، ونشر الثقافة السياسية والقضاء على الممارسات السلبية، علما بأن الكيفية التي وصل بها إلينا كانت معقولة ومنطقية، سواء تعلق الأمر بالشكل أو بالمضمون .

أما من حيث الشكل فالأمر واضح، لأنه يحق لرئيس الجمهورية أن يبادر بتعديل الدستور كما هو معمول به في الكثير من الدول، لا سيما وأن هذه الطريقة تضمن النجاعة في العمل، والانسجام في المضمون وتجنب النزاعات حول موضوع يفوق بكثير كل الاعتبارات الحزبية والفتوية الضيقة، في ظرف يميزه وللأسف الشديد، الانشقاق وعدم القدرة على التعاون المستمر بين الفاعلين

نعم السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، إن التجمع الوطني الديمقراطي يثني جزيل الثناء على رئيس الجمهورية، باسم عالم الثقافة وكذا باسم الباحثين، وهم شرائح نبيلة من مجتمعنا، كرس لهم هذا التعديل مكانتهم ودورهم في مجتمعنا.

وإذ يثني التجمع الوطني الديمقراطي جزيل الثناء على رئيس الجمهورية، باسم الجالية الوطنية في الخارج، حيث إن هذا التعديل الدستوري يضمن لهم اضطلاع الدولة بالمزيد من الواجبات تجاههم، وتعزيز حمايتهم، والحفاظ على هويتهم الإسلامية في ديار الغربية، وتعزيز روابطهم مع الأمة، وهو ما كان يتمناه ملايين الجزائريين والجزائريات، الذين وعلى الرغم من كون البعض منهم حاملين لجنسية البلد المضيف، إلا أنهم يرغبون بل يطالبون فقط بوقوف الجزائر إلى جانبهم.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل، إن المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بالمجلس الشعبي الوطني، تحيي تعزيز الرقابة البرلمانية للنواب على عمل الحكومة، من خلال العديد من الأحكام، كما تثنى على مختلف الأحكام التي وردت في هذا المشروع، والتي ستضع حدا لما بات يعرف بالتجوال السياسي وكذا تغيب البرلمانيين، وهي تدابير جديدة ستعزز بلا ريب مكانة البرلمان وتلميع صورته لدى المجتمع.

وعلى النحو ذاته، تنوه المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بالمجلس الشعبي الوطني، بتعزيز استقلالية العدالة، وتعزيز سلطتها، وذلك من خلال الحماية الممنوحة للقاضي والمحامي وكذا من خلال إنزال العقوبات على كل من يحاول عرقلة تنفيذ الأحكام القضائية؛ وككل المنتخبين، على المستويين الوطني والمحلي، تهنيئاً للمجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، بالمجلس الشعبي الوطني، نفسها بإحداث آلية جديدة ودائمة لمراقبة الانتخابات والتي ستعزز من مصداقية التحكيم السياسي وتنظيم الاقتراع.

السيد الرئيس،

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل، إننا في المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، بالمجلس الشعبي الوطني، نتأسف لغياب المعارضة البرلمانية في هذه الجلسة التاريخية؛ بالفعل،

بالفعل، يمثل مقترح التعديل الدستوري قيد المصادقة، ثورة حقيقية أحدثتها الجزائر اليوم، فإنها تحمل في طياتها قفزة نوعية في مسار الجزائر، قفزة مرفوقة بالثبوت بقيمتنا والوفاء لمرجعيتنا التاريخية، ألا وهي رسالة أول نوفمبر الخالدة.

نعم، ألا تعتبر ترقية الأمازيغية إلى لغة وطنية ورسمية، بمثابة ثورة تصب في مصلحة هويتنا ووحدتنا الوطنية؟

ألا تشكل دسترة المساواة بين الرجال والنساء في سوق العمل ثورة تؤكد مكانة المرأة في الجزائر، انطلاقاً من مساهمتها في الكفاح التحرري، وصولاً إلى تبوئها 30% من المقاعد في المجالس المنتخبة؟

ألا يعتبر منح المعارضة السياسية حقوقاً، ومنها حق إخطار المجلس الدستوري، ثورة ومكسباً في خدمة ترسيخ التعددية السياسية لبلادنا؟

ألا يشكل فتح المجال للاستئناف في الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية ثورة لصالح المتقاضين؟ خاصة إذا علمنا بأن هذا البند لا يزال نادراً جداً في الدول التي تنتهج نفس نظامنا القضائي.

إن هذه الأمثلة - أيها الحضور الكريم - لهي دلالة واضحة على القفزة النوعية التي جاء بها مشروع التعديل الدستوري، وهو ما يدفعنا في التجمع الوطني الديمقراطي، لتقديم وافر الشكر وعظيم الامتنان لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي اقترح هذا التعديل.

(تصفيق)

فالتجمع الوطني الديمقراطي يثني على رئيس الجمهورية باسم الفلاحين من أجل حماية الأراضي الفلاحية، وباسم العمال على ضمان الحق في الحماية الاجتماعية.

إن التجمع الوطني الديمقراطي ينوه برئيس الجمهورية، باسم الشباب الذين اكتسبوا مكانة في الدستور كقوة حية للأمة والذي يضمن لهم مجلساً أعلى للشباب، لبلورة انشغالاتهم.

إن التجمع الوطني الديمقراطي يعرب أيضاً عن عرفانه لرئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، باسم المتعاملين الاقتصاديين الذين يمنح لهم نص الدستور ضمانات تدعم الاقتصاد المنتج والتنافسي، وتشدد على آليات مكافحة الغش والفساد والاختلاس.

وإذ نحن نحترم خيار هؤلاء، فإننا نقول لهم إن المواطنين سيسجلون غيابهم عند إقرار دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، وهي القضية التي ناضل من أجلها البعض منهم عبر عقود من الزمن، كما سيسجل مجتمعنا غياب المعارضة البرلمانية هذه عند التصويت على تعديل دستوري يضمن لها حقوقا سياسية جديدة.

السيد الرئيس،

أيها السيدات، أيها السادة،

الجميع يعلم علم اليقين، أن التجمع الوطني الديمقراطي يساند مشروع التعديل الدستوري، وسيصوت لصالحه، وثمة ما أضيفه في هذه اللحظة التاريخية، وهو التزام مسبق لجميع نواب الحزب بالدعم الكامل لمشاريع القوانين التي ستعرض على المجلس الشعبي الوطني، في إطار تجسيد محتوى التعديل الدستوري.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

الشكر الجزيل، مرة أخرى، لفخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

تحيا الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، في المجلس الشعبي الوطني؛ والكلمة الآن للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، في المجلس الشعبي الوطني، فليتفضل.

السيد محمد جمعي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، في المجلس الشعبي الوطني: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة على رسول الله.

السيد رئيس البرلمان،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

السيد الرئيس المحترم،
في مثل هاته المناسبات التاريخية المصيرية، يقتضي الحال أن نقلب في صفحات تاريخ هاته الأمة العظيمة، لنطلع الغير عن خصائص و مآثر حضارات ازدهرت ثم اندثرت على جغرافية هاته الأرض الطيبة، فمرآحل الأزمنة الطويلة تبين تطور هذا المجتمع عبر معالم العصور المتوالية، فمن نوميديا وصولا إلى حقبات الفتح الإسلامي، كلها تزخر بدلائل عن خصائص شعب تميز بالعراقة والأصالة، متحصن بقيمه الروحية الراسخة، المحافظة على تقاليده و مبادئه، شعب واثق في قدراته، مصمم دوما على البقاء حرا، شعب مدافع عن أرضه و عرضه و شرفه و وحدته، وذلك ما أثبتته المقاومات المتعددة إبان التواجد الاستعماري على مدى قرن و ثلاثين سنة، والتي كللت بثورة نوفمبر العظيمة، تلك الثورة التي رسمت أجمل لوحة في المخيلات و نظمت أروع قصيدة في الأذهان، فأضحت لؤلؤة توهج في قلب كل جزائري ببراءة و صدق و عزة و افتخار، فأصبح هو الثورة في صوته و نبراته و كبرياته و طبيعته و عنفوانه، وافتك من بين مخالبا غاشم مستبد حرية و وطن و أصالة.

السيد الرئيس،

في حياة كل الأمم علامات فارقة تكون هي نقاط التحول، و جزائر التاريخ كانت أبدا استثناء تاريخيا في صياغة الحاضر من جذور ماض مشرف، وبتجدد العهد لبيان نوفمبر دخلت مرحلة البناء و التشييد على مدى ثلاثة عقود، صنع فيها رجالها مثالا في التحدي و النهوض، و إقامة ركائز الدولة الفتية بإرادة مستمدة من روح الرسالة النوفمبرية المجيدة، و كان لأبناء جبهة التحرير الوطني البررة، دور البطولة في الاضطلاع بالواجب الوطني، و خدمة البلاد و أهلها.

و تشاء الأقدار أن تدخل الجزائر في نفق مظلم سنوات التسعينيات بسبب المارد الإرهابي، الذي استغل في مسعاه الشيطاني ديننا الحنيف و قيمه السمحاء، كذبا و افتراء في التضليل و التغليب بهدف ضرب وحدة الشعب و هويته.

ولأن الإله رحيم بعباده بزغ فجر جديد يحمل في طياته بشائر الأمل و التطلع حين اعتلى صهوة الجزائر ابنها البار، المجاهد رفيق الشهداء، كان عهده الأول إصلاح ذات البين، رسول محبة و سلام، أمن به الشعب فأعلى كعبه و وثق في فكره و بصيرته و حكمته، فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

(تصفيق)

على الوفاء بعهدده وصدقته مع شعبه بعدما صدق معه، وفتخر بجرأة مناضل ورئيس جبهة التحرير الوطني ونشيد بتضحياته في سبيل الأمة وبصبره وبصيرته التي دحضت الأكاذيب والمغالطات المروجة لسياسات الإحباط والمسوقة للمزايدات والمغالات.

إننا في جبهة التحرير الوطني، باعتبارنا الأغلبية البرلمانية المستمدة من الشرعية الشعبية، نصوت إيجابا وننوه بهاته التعديلات الدستورية التاريخية التي استجابت في أغلبها لمقترحاتنا.

السيد الرئيس،

إننا في جبهة التحرير الوطني، نؤمن أننا ننتمي لأمة تستمد مقوماتها من ماضيها وحاضرها، وبرقي عقلها وسمو روحها وعلو فكرها، تطمح دائما لنهضة مستقبلية قوية تتجلى فيها طبيعة شخصيتنا وتكشف مجد أبائنا الأولين وعظمتهم، ويقظة الحاضر وأهميته لننير طريق حياة جديدة في ظل العصمة الربانية من الزلل والانحراف.

إن تجارب الزمان حافلة بالدلائل على أننا في جبهة التحرير الوطني أشد الناس محافظة على قوميتنا وما زدنا على الزمان فيها تستطيع الظروف في كل مرة أن تلهينا ولكن لا تقهرنا، أننا بوطننا إيمان المؤمنين الصادقين فلن نتزحزح عن سبيلنا.. (تصفيق) .. مهما طغت دعايات قلب الحقائق و دس الدسائس عبثا وبعث الأكاذيب والبهتان زورا، لأننا ننتمي لأمة ستدوم بوعياها عبر أجيالها المتلاحقة المتماسكة، بأربطة ماضيها ومصالح حاضرها وأمال مستقبلها.

السيد الرئيس،

نحن في جبهة التحرير الوطني عقدنا العزم ونحن أحفاد أهل العزم.. (تصفيق) .. وأقسمنا بالنازلات الماحقات أن نكون حماة سيرورة الجمهورية، في وطن غلفناه بالحب والود وعاهدناه على أرواح الشهداء، على أن تتداول على مسك مجاذيف سفينتنا بسواعد لا تكل، تتحدى بشجاعة وثبات كل الأمواج العاتية الهادفة لضرب استقرار وطننا، وتتصدى للمحاولات البائسة القاصدة زعزعة وحدته، سنحمل على عواتقنا بالقوة والعزيمة لواء الدفاع عن مكتسبات هاته الأمة العظيمة.

السيدات والسادة،

أخيرا، و في هاته اللحظة التاريخية التي صنعتها عهد رجال وفوا ما عاهدوا الله عليه وأصبحت أمتنا في زمن الشتات والمؤامرات الأمة الأكثر تلاحما وأخوة وذودا عن

السيد الرئيس،

إن نجاح التجربة الجزائرية الرائدة في صناعة السلم بالمصالحة، أرست دعائم إصلاحات سياسية كبرى بادر بها رئيس الجمهورية، لأجل الوصول إلى دولة الحق والعدل واحترام الرأي المخالف، في ظل مبادئ الأحكام الديمقراطية، جعلت من بلادنا منارة للسلم ومثالا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرغم كيد الكائدين وسراب المشككين، فالمصالحة الوطنية والإصلاحات المنتهجة ضمنت للجزائر مناعتها، وللجزائريين كرامتهم في ظل تقلبات سياسية وتدخلات أجنبية ومؤامرات عدائية تحطمت في خضمها بلدان وشردت أهاليها فأضحت مجهولة المصير.

السيد الرئيس،

في محطة أخرى جديدة بمثابة القفزة النوعية، لاستكمال الحلقة الأخيرة في نظم السلسلة الذهبية، الهادفة لحماية الجزائر وتحسينها والحفاظ على شموخها، تعزيزا للتوجهات الجمهورية وإعلاء مقامها الرائد في الساحة السياسية، نجتمع في هذه القاعة التي طالما صنع فيها أمجاد الجزائر الكثير من المواقف، لنعلن بداية تجسيد ميلاد الجمهورية الثانية، من خلال التعديلات الدستورية التي طرحها رئيس الجمهورية، بعد استيفاء مراحل التشاور والتحاو مع كل القوى الحية في البلاد، حتى يتكيف هذا القانون الأسمى والمتطلبات التي فرضتها التحولات العميقة في تطور المجتمع الجزائري.

السيد الرئيس،

نحن في جبهة التحرير الوطني، نؤمن أن الإصلاح السياسي هو الركن الأساسي المرسخ للحكم الرشيد، الذي يطمح لسيادة القانون ويستجيب ومتطلبات تغيرات حياة المجتمع، وكنا في كثير من المناسبات مساندين مؤيدين ومطالبين بضرورة هاته التعديلات.

إن وثيقة الدستور تعد بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها الأفكار النيرة والمتبصرة لبناء دولة مدنية، دولة معاصرة، دولة ديمقراطية ترعى حرية الرأي والرأي الآخر، وتحترم التعبير، دولة قوية بمؤسساتها تسعى لحسن العدالة والقانون، دولة متصالحة مع أبنائها، تضمن كرامة مواطنيها في الداخل والخارج، دولة ترعى شبابها، دولة تحافظ على ثوابتها وقيمها وهويتها، وتحافظ على حقوق نساها.

إننا في جبهة التحرير الوطني، نبارك هذا المكسب النهضوي، وننوه في الوقت نفسه بخصال رئيس الجمهورية

مصلحة ومصالحة الوطن، من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فشكرا سيادة رئيس الجمهورية، رئيس حزب جبهة التحرير الوطني، والمجد والخلود للشهداء الأبرار وتحيا الجزائر. (تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بالمجلس الشعبي الوطني؛ وقبل إيقاف الجلسة، أفيد الحضور وأحيطكم علما بما يلي:

- عدد الحضور: 511.

- عدد التوكيلات: 05.

- المجموع: 516.

وبالتالي فإن النصاب متوفر للتصويت.

(تصفيق)

إذن، سنوقف الجلسة لمدة نصف ساعة، وأدعو السيدات والسادة أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة للالتحاق بالقاعة التي عملوا بها، لصياغة التقرير حول مشروع هذا القانون المتضمن التعديل الدستوري، وأشدد وأؤكد على ضرورة حضور الجميع عند استئناف الجلسة؛ فالجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة عند منتصف النهار والدقيقة السادسة

ثم استئنافها عند الدقيقة الخامسة والخمسين

بعد منتصف النهار

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا بإحالة الكلمة إلى السيدة مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة، لتقرأ على مسامعنا التقرير المعد حول مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، فلتتفضل.

السيدة مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، والسلام على الحضور الكريم.

السيد رئيس البرلمان،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكنتي الغرفتين،
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته مرة ثانية.

يشرفني أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي وزميلاتي أعضاء اللجنة، أن أتلو على مسامعكم تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة حول مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور.

- بناء على أحكام الدستور، لاسيما المادة 176 منه.

- بناء على القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 8 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 98، 99 و100.

- بناء على رأي المجلس الدستوري رقم 01/16/ر.ت. د/م.د، المؤرخ في 18 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 28 يناير سنة 2016، المتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

- بناء على المرسوم الرئاسي رقم 16/46، المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1437 الموافق 30 يناير سنة 2016، المتضمن استدعاء البرلمان للانعقاد بغرفتيه.

- بناء على إيداع مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور من قبل السيد الوزير الأول.

- بناء على استدعاء السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان للجنة البرلمانية المشتركة التي تتكون من السيدات والسادة أعضاء مكنتي غرفتي البرلمان، وهم:

• عن مجلس الأمة:

- جمال ولد عباس، رئيسا.

- فوزية بن باديس.

- عبد المجيد طقيش.

- عبد القادر زوييري.

- يوسف بوتخيل.

• عن المجلس الشعبي الوطني:

- سعيد لخضاري.

- سليم شنوفي.

- محمد زوييري
- الأمين شريط
- محمد السعيد سعداني
- عبد الباهي مرسلي
- بلقاسم قارة
- محمد خثير
- حاجي العيد
- محمد ماني
- يوسف بوتخيل
- عبد المجيد بوزربية
- أوسهلة محمد رضا
- جرباع علي
- موخلوة عبد القادر
- عمار مخلوفي
- طاهر كليل
- حسني سعدي
- محمد عامر
- نور الدين بالأطرش
- عن المجلس الشعبي الوطني:
- سعيد لخضاري
- سليم شنوفي
- بهاء الدين طليبة
- براج زبار
- غنية الدالية
- محمد العيد بيبي
- نوال ليلى بوعيداد آغا
- صالح الدين دخيلي
- رامي مرزاق
- عمار جيلاني
- عبد الرحمان دريس
- خليل أوكبدان
- إلياس سعدي
- جمال ماضي
- محمد بوخلخال
- حيزية بورنان
- محمد حادي
- جمال بوراس

- بهاء الدين طليبة.
- براج زبار.
- غنية الدالية (المقررة).
- محمد العيد بيبي.
- صلاح الدين دخيلي.
- نوال بوعيداد آغا.
- رامي مرزاق.
- وبعد تنصيب اللجنة من قبل رئيس البرلمان، السيد عبد القادر بن صالح، وبحضور السيد محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، بتاريخ 2 فبراير 2016، عادت رئاسة هذه اللجنة إلى السيد جمال ولد عباس، أكبر الأعضاء سناً، طبقاً للمادة 100 من القانون العضوي رقم 99-02، المذكور أعلاه، والسيدة الدالية غنية مقررة لها.
- وقد تم الاتفاق على توسيع اللجنة إلى أعضاء من لجنتي الشؤون القانونية لمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، وأعضاء آخرين من الغرفتين، وذلك بهدف تمكين مختلف التشكيلات السياسية من إبداء رأيها في مشروع التعديل.
- وتتكون هذه اللجنة من السيدات والسادة:

• عن مجلس الأمة:

- جمال ولد عباس
- فوزية بن باديس
- الهاشمي جيار
- زهرة قراب
- بن علي بن زاغو
- محمد زكرياء
- عبد الكريم قريشي...

السيد الرئيس: رجاء، ربحا للوقت، وبما أن الأسماء مدونة في تقرير اللجنة الموزع عليكم، أطلب من السيدة المقررة الانتقال مباشرة إلى تلاوة مضمون التقرير، تفضلي.

- صالح قوجيل
- محمد الطيب العسكري
- عمر رمضان
- عبد القادر زوييري
- عبد المجيد طقيش

عن اهتماماتهم وانشغالاتهم.
واستأنفت اللجنة أشغالها بتاريخ 5 فبراير 2016، لإثراء
تقريرها حول مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري
والمصادقة عليه.

بعد اطلاع اللجنة على:

- الدستور،

- القانون العضوي رقم 99-02، الناظم للعلاقات بين

غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة،

- رأي المجلس الدستوري السالف الذكر،

- مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري،

وبعد تأكد اللجنة من استيفاء النص المقترح لمختلف

الشروط القانونية، واستيفاء الإجراءات المحددة في الدستور

والقانون العضوي رقم 99-02 السالف الذكر؛

فإنها ترى ما يلي:

إن مشروع التعديل قد مس 112 مادة من مواد الدستور،
منها 38 مادة جديدة، الأمر الذي يبين الأهمية البالغة
لهذا التعديل وعمقه، الذي تناول في ديباجته ومختلف
أبوابه وفصوله؛ وبالنظر إلى هذا الحجم الهام، فإن اللجنة
تلخص أهم المحاور فيما يلي:

1 - التعديلات المتعلقة بالديباجة:

تمثل التعديل في التأكيد على أن تاريخ الشعب الجزائري
تمتد جذوره عبر آلاف السنين، وأسفر عن تلاحم مكونات
هويته الوطنية وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية؛ لذلك
أكد التعديل الجديد على التزام الدولة دوما على ترقية
وتطوير كل واحدة منها، بما يضمن وحدة وتضامن وانسجام
المجتمع الجزائري.

وقد جاء في التعديل التأكيد على دور كل من جبهة
التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في قيادة الشعب
الجزائري إلى الانتصار في ثورة نوفمبر 1954 المجيدة،
والتي مكنته من استعادة سيادته الوطنية بفضل تضحيات
الشهداء الأبرار رحمهم الله، والمجاهدين الأبطال.

تضمن تعديل الديباجة أيضا تصميم الشعب
الجزائري على التمسك بسياسة السلم والمصالحة الوطنية
والتمسك بقيم المصالحة والحوار لنبد الفتنة والعنف، في
ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية وكذلك تأكيد
الطابع الديمقراطي والجمهوروي للدولة وتكريس مبدأ
التداول الديمقراطي على السلطة عن طريق انتخابات

- أحمد لطيفي

- إبراهيم طاهرية

- رتيبة عياد

- عمر بويلفان

- هدى طلحة

- بلقاسم بن سالم

- زينب شويحة

- رمضان تعزيبت

- محمود الساسي

- عمر عليات).

السيدة مقررة اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة:

شكرا سيدي الرئيس، أوصل إذن تلاوة مضمون التقرير

على النحو التالي:

باشرت اللجنة المشتركة الموسعة عملها في اليوم الموالي،
بإعداد نظامها الداخلي والمصادقة عليه، ثم شرعت في
تحضير مشروع النظام الداخلي لجلسة البرلمان، المنعقد
بغرفتيه المجتمعتين معا الذي تمت المصادقة عليه في بداية
أشغالنا.

وبتاريخ 4 فبراير 2016 استمعت اللجنة إلى عرض
معالي السيد عبد المالك سلال، الوزير الأول حول
مشروع التعديل الدستوري بحضور أعضاء من الحكومة،
وهم السادة:

- الطيب لوح، وزير العدل، حافظ الأختام،

- عبد السلام بوشوارب، وزير الصناعة والمناجم،

- الطاهر خاوة، وزير العلاقات مع البرلمان،

- مصطفى كريم رحيال، وزير، مدير ديوان الوزير

الأول.

حيث أبرز السيد الوزير الأول في عرضه أن هذه المراجعة
الدستورية تأتي تتويجا لمسار الإصلاحات السياسية التي
أرادها فخامة رئيس الجمهورية، والتزم بها أمام الشعب
والتي تهدف إلى توسيع حقوق وحرريات الإنسان والمواطن
ولترسيخ الديمقراطية التعددية وتوطيد أسس دولة الحق
والقانون، إلى جانب تعميق استقلالية العدالة ببلادنا، ثم
استعرض مختلف محاور مشروع التعديل الدستوري.

بعد ذلك، فتح رئيس اللجنة المجال للنقاش والذي دار
بين أعضاء اللجنة والسيد معالي الوزير الأول الذي أجاب

وترقية تولي المرأة لمناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية (المادة 31 مكرر 2).

- تكريس حق ممارسة العبادة (الشعائر الدينية) وضمانه (ما نصت عليه المادة 36).

- تكريس الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي (المادة 38).

- تكريس الحق في الثقافة وضمانه وحماية الدولة للتراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي (المادة 38 مكرر).

- تكريس حرية التظاهر وضمانه للمواطن (المادة 41 مكرر).

- تكريس حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية ومنع تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، مع التأكيد أن جنحة الصحافة لا يمكن أن تخضع لعقوبة سالبة للحرية (المادة 41 مكرر 2).

- تكريس حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية ومنع تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، مع التأكيد أن جنحة الصحافة لا يمكن أن تخضع لعقوبة سالبة للحرية (المادة 41 مكرر 2).

- كما تم تكريس الحق في الحصول على المعلومات والوثائق والإحصائيات ونقلها للمواطن في إطار القانون واحترام ثوابت الأمة وقيمها الدينية والأخلاقية والثقافية، وبالتالي تكريس الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات (المادة 41 مكرر 3).

- بالنسبة للأحزاب السياسية المعتمدة، أضيفت مادة جديدة وهي 42 مكرر تضمنت إقرار حقها في الاستفادة من عدة حقوق وحرريات وهي:

- حرية الرأي والتعبير والاجتماع.

- حق الاستفادة من الإعلام العمومي.

- حق الاستفادة من تمويل عمومي بالنسبة للأحزاب الممثلة وطنيا.

- المشاركة في ممارسة السلطة محليا ووطنيا في إطار التداول الديمقراطي.

فهذه الحقوق والحريات التي تستفيد منها كل الأحزاب المعتمدة، تمنح لأحزاب المعارضة بالخصوص، مركزا دستوريا متميزا أكدته أحكام المادة 99 مكرر.

بالنسبة للمعارضة البرلمانية، التي تستفيد بالإضافة إلى ما سبق ذكره من الحق في المشاركة في الأعمال التشريعية وفي رقابة الحكومة والتمثيل في أجهزة الغرفتين والمشاركة في الدبلوماسية البرلمانية ومن الحق في إخطار المجلس الدستوري طبقا للمادة 166 من هذا التعديل.

حررة ونزيهة وكفالة الدستور لمبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ استقلالية العدالة.

لقد أضاف التعديل فقرة جديدة للديباجة مفادها تمسك الشعب الجزائري بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، والعمل على بناء اقتصاد منتج في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

كما أبرز أن الشباب في صلب الالتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وشباب اليوم إلى جانب الأجيال القادمة هم المستفيدون أساسا من هذا الالتزام.

2 - التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري:

مست هذه التعديلات المادة 3 بتأكيد على أن اللغة العربية تظل اللغة الرسمية للدولة، ودسترة المجلس الأعلى للغة العربية، الذي يتكفل بالعمل على ازدهارها وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية.

تمت ترقية الأمازيغية إلى لغة رسمية مع إنشاء أكاديمية مكلفة بترقيتها في جميع المجالات حتى تصبح لغة رسمية (المادة 3 مكرر).

أضيفت إلى المادة 8 فقرات جديدة تتعلق بترقية العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الجهوي في التنمية وتشجيع بناء اقتصاد متنوع يثمن قدرات البلاد كلها، مع حمايته من كل أشكال التلاعب والاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة وكذا كل أشكال التعسف.

أما المادة 14 فقد تضمنت تعديلا مفاده تشجيع الدولة للديمقراطية التساهمية على مستوى الجماعات المحلية، وهي مسألة في غاية الأهمية.

تمت إضافة مادة جديدة هي المادة 24 مكرر التي نصت على أن الدولة تعمل على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم وتسهر على تعزيز روابطهم مع الأمة.

3 - التعديلات المتعلقة بحقوق الإنسان:

جاء هذا المشروع بتعديلات ثرية جدا، بحيث إن أكثر من نصف المواد المعدلة، سواء القديمة أو الجديدة منها تتعلق بحقوق الإنسان وضماناتها.

ومن أهم هذه التعديلات:

- ترقية التناسف بين الرجال والنساء في سوق العمل

ومن ضمن التعديلات الهامة التي تضمنها المشروع، تسجل اللجنة البرلمانية تكريس حق المواطن في بيئة سليمة وتكفل الدولة بالعمل على الحفاظ على البيئة (المادة 54 مكرر 2) والتنصيص على حماية حقوق الطفل وقمع العنف ضد الأطفال وحماية الأشخاص المسنين (المادة 58).

يتضح من هذه التعديلات حرص الجزائر على مواكبة النصوص الدولية التي صادقت عليها والاستجابة لانشغالات كبيرة عبر عنها المجتمع الجزائري بخصوص البيئة والأطفال والمسنين.

4 - التعديلات المتعلقة بالسلطة التنفيذية:

أما المادة 73 فقد تضمنت تعديلات جديدة تتمثل في اشتراط أن المترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية لم يسبق له أن تجنس بجنسية أجنبية وأن يثبت الجنسية الجزائرية الأصلية للأب والأم والجنسية الأصلية فقط للزوج، وأن يثبت إقامة دائمة بالجزائر دون سواها لمدة 10 سنوات على الأقل قبل الترشح.

وواضح أن هذه التعديلات تهدف إلى حماية الجزائر من تأثيرات المصالح والارتباطات الأجنبية وإلى إثبات الروابط العميقة بين المترشح والمجتمع الجزائري.

أما المادة 74، فجاءت بتعديل مهم جداً وهو أن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية يكون مرة واحدة فقط، وهذا تماشياً مع ما جاء في ديباجة الدستور وهو تكريس التداول الديمقراطي على السلطة والتوجه الديمقراطي القوي والفعلي المعبر عنه من خلال عدة أحكام في الدستور.

في إطار السلطات التي يمارسها رئيس الجمهورية، فإن المادة 77 تضمنت في فقرتها 5 تعديلاً مهماً، فحواه أن رئيس الجمهورية «يعين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية».

هذه إضافة مهمة تُنم عن إمكانية التنسيق بين برنامج رئيس الجمهورية وبرنامج الأغلبية البرلمانية في حال اختلافهما، وفي هذا تحسين كبير لإطار العمل الحكومي وحسن سير شؤون البلاد.

أما التعديلات التي تضمنتها المواد 79 إلى 85، فقد أوضحت أن مخطط تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية قد أصبح مهمة تتكفل بها الحكومة ككل وليس فقط الوزير الأول مثلما كان عليه الأمر سابقاً، سواء في وضع المخطط

أو في تنفيذه.

5 - التعديلات المتعلقة بالسلطة التشريعية:

حظيت السلطة التشريعية باهتمام كبير في التعديلات، كان أولها إعطاء المعارضة البرلمانية مركزاً دستورياً بتكريس حقوقها في المادة 99 مكرر التي سبقت الإشارة إليها والتي جاء فيها أيضاً أن كل غرفة من غرفتي البرلمان تخصص جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية من المعارضة.

أما التعديلات الأخرى فتتمثل فيما يلي:

(1) وجوب تفرغ أعضاء البرلمان لممارسة مهام العهدة كلياً، بالمشاركة الفعلية تحت طائلة العقاب بسبب التغيب (المادة 100).

(2) منع تغيير الانتماء الحزبي الذي تم الانتخاب على أساسه تحت طائلة التجريد من العهدة (المادة 100 مكرر 2).

(3) حق كل لجنة دائمة من لجان الغرفتين في تشكيل بعثات إعلامية مؤقتة (المادة 117).

(4) إجتماع البرلمان في دورة عادية واحدة كل سنة مدتها 10 أشهر تبدأ من 2 سبتمبر (المادة 118).

(5) حق أعضاء مجلس الأمة في المبادرة بالقوانين في مجالات التنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي (المادتان 119 و 119 مكرر).

(6) تقييد آجال إجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء وتفصيل عملية حل الخلافات بين الغرفتين (المادة 120).

(7) تقييد التشريع بأوامر، حيث لا يكون مستقبلاً إلا في المسائل العاجلة بعد أخذ رأي مجلس الدولة (المادة 124).

(8) تحديد آجال الإجابة عن الأسئلة الكتابية والشفوية بـ 30 يوماً (المادة 134).

6 - التعديلات المتعلقة بالسلطة القضائية:

تمثلت هذه التعديلات فيما يلي:

(1) التأكيد على ضمانات أساسية من ضمانات استقلالية العدالة وهي أن رئيس الجمهورية هو ضامن استقلال السلطة القضائية (المادة 138).

(2) تكريس مبدأ التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية وهي إضافة جديدة قد تسمح باستئناف أحكام محاكم الجنايات، وهذا يشكل ضمانات جديدة في المجال الجزائي.

(3) إفادة القضاء بضمانات جديدة هامة وأساسية وهي

الدستورية المستقلة بالسهر على شفافية الانتخابات منذ استدعاء الهيئة الناجبة إلى غاية إعلان نتائجها. تشكل هذه الهيئة مظهرا من مظاهر الطابع التوفيقي لمشروع التعديل، إذ كانت محل طلب ملح من طرف المعارضة وكذلك المختصين في ميدان الانتخابات من سياسيين وقانونيين وغيرهم. مما يميّز مشروع التعديل المعروض علينا، أنه تضمن في المادة 1-173 إلى 10-173 جملة من المؤسسات الاستشارية الهامة تتمثل في:

- (1) مجلس وطني لحقوق الإنسان.
 - (2) مجلس أعلى للشباب.
 - (3) هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وهي سلطة إدارية مستقلة.
 - (4) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
 - (5) مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيا.
- هذه الهيئات والمجالس توضع تحت سلطة رئيس الجمهورية وتتمتع بالاستقلالية في أداء مهامها وتمنح مختلف الضمانات لهذا الغرض، ومن المعلوم أن هذه الهيئات والمجالس تستجيب لطلبات المجتمع المدني وحاجيات المجتمع في القطاعات التي تنشط فيها والبعض منها تستوجه اتفاقيات والتزامات دولية وقد أصبحت تزخر بها الدساتير الحديثة وهي تشكل في الوقت ذاته مظهرا من مظاهر عصرنة منظومتنا المؤسساتية والدستورية.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، فإن اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة ترى بأن ما جاء في هذا التعديل الدستوري يترجم حقا إرادة رئيس الجمهورية في إحداث إصلاحات عميقة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منذ مجيئه إلى الحكم في سنة 1999، والتي كانت تتطلب توفير بيئة مناسبة لذلك بحكم ما عانتها البلاد من ويلات الإرهاب والأمن حيث عمل على استرجاع الأمن واستعادة مكانة الجزائر على الساحة الدولية وإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية حين كانت المديونية الخارجية تشكل أهم عائق لأي مجهود تنموي آنذاك.

ولقد ساهمت سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية اللتين باشرهما فخامة رئيس الجمهورية في توفير الظروف المواتية لانطلاقة اقتصادية واعدة مكنته من تجسيد برامج

عدم قابلية قاضي الحكم للنقل (المادة 148).
 (4) تحصيل حقوق الدفاع دستوريا بضمانها وحماية المحامي من كافة أشكال الضغوط (المادة 151 مكرر).
 7 - التعديلات المتعلقة بالرقابة والمؤسسات الاستشارية: تناولت هذه التعديلات المجلس الدستوري برفع عدد أعضائه إلى 12 عضواً، بحيث يعين رئيس الجمهورية 4 أعضاء من بينهم رئيس المجلس ونائبه، وانتخاب عضوين (2) من مجلس الأمة وعضوين (2) من المجلس الشعبي الوطني وعضوين (2) من المحكمة العليا وعضوين (2) من مجلس الدولة؛ وعلى ذلك تكون كل سلطة عليا ممثلة بـ 4 أعضاء.

كما تم تمديد مدة العضوية فيه إلى 8 سنوات مع تجديد نصف كل 4 سنوات (المادة 164).
 إلى جانب ذلك، جاء مشروع التعديل بشروط جديدة للعضوية، تتمثل في بلوغ 40 سنة عند التعيين أو الانتخاب، والتمتع بخبرة مهنية مدتها 15 سنة على الأقل في ميادين القانون، سواء التعليم العالي أو القضاء أو المحاماة أو الوظائف العليا في الدولة (المادة 164 مكرر).

كما تضمنت التعديلات أيضا توسيع الإخطار إلى الوزير الأول وإلى 50 نائبا بالمجلس الشعبي الوطني وإلى 30 عضوا من مجلس الأمة (المادة 166).
 - إرساء حق المتقاضين في الرقابة عن طريق الدفع بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة (المادة 166 مكرر).

هذه التعديلات ذات أهمية بالغة ترتقي بالمجلس الدستوري إلى مصاف المحاكم والمجالس الدستورية في العالم، وتعمق الطابع القضائي للرقابة على دستورية القوانين في الجزائر، وقد كانت محل طلبات ملحّة من طرف المختصين والمجتمع ككل.

إلى جانب ذلك، جاء تعديل بالغ الأهمية يتعلق بمنح مجلس المحاسبة الاستقلالية وتوسيع مهامه وتنويع علاقاته بهيكل الدولة الأخرى المكلفة بالرقابة والتفتيش.

كما جاء مشروع التعديل بإحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات، ترأسها شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية، بعد استشارة الأحزاب، ولها لجنة دائمة تتكون من قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء، وكفاءات مستقلة تختار من المجتمع المدني وتتكفل هذه الهيئة

- عدد الحضور هو: 512؛ بعد أن كان قبل إيقاف الجلسة 511، وذلك بالتحاق أحد الأعضاء من بعد استئنافها.

- التوكيلات: 05.

- فالمجموع هو: 517.

- والنصاب المطلوب هو: 388 صوتا.

إذن، بناء على تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة والتوصية التي دعت فيها أعضاء البرلمان إلى التصويت على مشروع هذا القانون، أعرض عليكم مشروع القانون المتعلق بالمراجعة الدستورية بكامله للتصويت.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

التوكيلات:

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

(تصفيق)

النتيجة:

- المصوتون بنعم: 499 صوتا.

- المصوتون بلا: صوتان (02).

- الممتنعون: 16 ممتنعا.

(تصفيق)

وبذلك أعتبر أن أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، قد صادقوا على مشروع القانون المتعلق بالمراجعة الدستورية.

شكرا للجميع، وهنيئا للجزائر، هنيئا لكم وهنيئا لنا جميعا، وأدعو السيد الوزير الأول، إلى تناول الكلمة إن كان يريد ذلك، تفضلوا.

السيد الوزير الأول: شكرا سيادة رئيس البرلمان، وشكرا لأخواتي وإخواني ولجميع الحضور.

هذه لحظات تاريخية، سيادة رئيس البرلمان، وقد سجلنا اليوم إرادة البرلمانيين لدعم بقوة مشروع فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لتعديل الدستور.

(تصفيق)

لحظات تاريخية، لأنكم استجبتم لنداء الضمير، استجبتم للتاريخ، استجبتم لصانع المصالحة الوطنية،

تنموية طموحة مسّت جميع مناحي الحياة اليومية للمواطن. علاوة عن تلك الورشات الهامة التي مست العدالة والمنظومة التربوية ومؤسسات الدولة، فقد بادر رئيس الجمهورية بإصلاحات جوهرية، خصّت مجالات الإعلام وترقية المشاركة السياسية للمرأة ونظام الانتخابات والجمعيات والتنافي مع العهدة البرلمانية والأحزاب السياسية والبلدية والولاية.

وتتويجا لمسار هذه الإصلاحات، يأتي اليوم مشروع التعديل الدستوري الهام والعميق الذي بادر به رئيس الجمهورية، بعد مشاورات مع مختلف الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الديمقراطية وتدعيم ركائز دولة الحق والقانون.

وعليه، فإن اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة، إذ تثمن عاليا كل ما قام به رئيس الجمهورية، تدعو السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه إلى المصادقة على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري من أجل جزائر قوية، رائدة وأمنة.

للإشارة أخواتي، إخواني، سوف تدرج تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية في التقرير الختامي الذي سينشر في الجريدة الرسمية للمداولات لكل من الغرفتين.

شكرا على كرم الإصغاء؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عاشت الجزائر حرة ديمقراطية، تحيا الجزائر، تحيا الجزائر وتتحيا الجزائر.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيدة المقررة على تلاوتها للتقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية المشتركة الموسعة؛ وهذا التصفيق هو دليل الدعم ومساندة مضمونه في الواقع، وخاصة لتوصياته؛ ولكن احتراما للإجراءات المتبعة في مثل هذه المناسبة، فإننا سوف نعمل على عرض مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري للتصويت بكامله، ويرجى منكم إبقاء الأيدي مرفوعة لمدة، حتى يتسنى لإطارات البرلمان إحصاء وجمع أصوات المصوتين؛ وقبل ذلك، أفيد السيدات والسادة أعضاء البرلمان بما يلي:

مجلسكم الموقر، قد عبرتم بصفتمكم ممثلي الأمة، عن مساندتكم للتطورات الديمقراطية التي يطمح هذا النص الجديد إلى تحقيقها.

وإذا كانت هناك معاناة تفرض نفسها، فهي بالتأكيد الدليل على حيوية ديمقراطيتنا الفتية والحركية المتواصلة التي تبعث النشاط والحياة.

في الواقع، إذا كان هناك عدد من البرلمانيين قد صوت ضد المشروع، وعدد آخر قد فضل الامتناع، فذلك يكشف عن برلمان يعمل بإيقاع ديمقراطية تعددية، برلمان تم اختياره بحرية من قبل الشعب للتعبير عن إرادته، يعكس تنوع تيارات الأفكار والآراء التي تسود مجتمعنا.

سيّداتي، سادتي،

عندما اتخذت - يقول الرئيس - قرار المضي بمسار الإصلاحات إلى نهايتها، في جانبها السياسي، كان هدي قبل كل شيء، الاستجابة للتطلعات المشروعة لشعبنا، انسجاما مع المتغيرات التي يشهدها العالم، وتعميق الديمقراطية ودعم أركان دولة القانون، وكذا توطيد الضمانات الدستورية لترقية وحماية الحقوق وحرية الإنسان والمواطن في بلادنا.

وكما تعلمون، فإن قرار الشروع في إصلاحات سياسية، قد تمّ بعد تلك التي شرعت فيها قبل بضع سنين حول الوئام المدني والمصالحة الوطنية بهدف أصبح ذا أولوية عالية، وهو استعادة السلم وأمن الأشخاص والممتلكات في بلادنا، كما التزمّت بذلك عام 1999.

لقد عاد السلم إلى القلوب والأذهان، بعد سنوات طوال من إرهاب همجي، كان هدفه الأساس تحطيم أسس الدولة، وإنكار حق الجزائريين في الاختلاف، بل حتى حقهم في الحياة. إن صورة الجزائر التي كانت مشوهة بفظائع هذه الظاهرة التي تعود إلى عصر آخر بائد، قد تغيّرت كلياً اليوم، لتفسح المكان لجزائر هادئة ومتصالحة مع نفسها، جزائر متوجهة بعزم نحو المستقبل في كنف الحداثة.

وفي هذا الشأن، فإنه من الإنصاف ولا شيء آخر غير الإنصاف أن نعرب مجدداً وعلانية عن بالغ التقدير والإكبار لشعبنا الأبي، لما قدّمه من تضحيات جسام، وأن نُحيي مرةً أخرى الجيش الوطني الشعبي .. (تصفيق).. سليل جيش التحرير الوطني بكل جدارة في بطولته وشجاعته؛ كما نُحيي مختلف أسلاك الأمن

استجبت لصانع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، استجبت لصانع السلم، استجبت لصانع الجمهورية الجزائرية الجديدة.

(تصفيق)

إنه مكسب تاريخي، ومكسب قوي للجزائر، فهنيئاً لفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة، وهنيئاً للشعب الجزائري وهنيئاً لكم، ونطلب من الله أن يوفقنا في العمل، لأن ما ينتظرنا كثير، وفيه أعمال عظيمة، لاسيما أننا نعيش وضعاً اقتصادياً دولياً صعباً، وبفضل الله ثم بإرادتكم في هذا اليوم التاريخي، سننجح، وأنا على يقين من ذلك، إن شاء الله، لأن ذلك عهد الشهداء الأبرار، والسلام عليكم.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير الأول على كلمته؛ وتنمى له وللجزائر النجاح في مواصلة مسيرتها، تحت قيادة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، لتحقيق النماء ومواصلة الاستقرار.

وكما سبق لي، في بداية الجلسة، أخبرتكم أن فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، قد بعث برسالة إلى البرلمان، وكلفني بقراءتها، فأستأذنكم لقراءة هذه الرسالة التاريخية الهامة.

الرئيس هو الذي يخاطب أعضاء البرلمان ويقول في مضمونها:

السيد رئيس البرلمان،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

تسجل بلادنا اليوم صفحة جديدة من تاريخها السياسي والدستوري، وتفتح بذلك عهداً واعداء لشعبنا، عهداً يتميز بتطورات ديمقراطية معتبرة، ومتسمة خاصة بمكاسب لا رجعة فيها، غايتها الحفاظ على الثوابت الوطنية والمبادئ المؤسسة لمجتمعنا.

ويطيب لي في هذا اليوم التاريخي - يقول السيد الرئيس - أن أحيي روح المسؤولية العالية والوطنية والتبصر التي برهن عليها بكل عزم أعضاء البرلمان من كل الاتجاهات السياسية والتيارات الإيديولوجية المختلفة.

إنكم بمصادقتكم، اليوم، بأغلبية واسعة على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، الذي تم عرضه على

إن لهذا المسعى فضلا، ولعله ليس الوحيد، في تعزيز استقرار مؤسساتنا وحماية وطننا من أية مغامرة خطيرة. كما سمح هذا المسعى أيضا بالشروع في رصانة ومناخ هادئ في إصلاحات سياسية معتبرة لصالح شعبنا، بالرغم من محيط أمني عدائي مثقل بالتهديدات، في زمن وجدت فيه بلدان أخرى نفسها، للأسف الشديد، بالرغم من رفض شعوبها مستهدفة بأعمال عنف مبيتة لنشر الرعب والفوضى، والذي نتج عنهما، فضلا عن ضخامة الخسائر في الأرواح والممتلكات، استمرار شبح اللااستقرار السياسي وتأجيل عودة السلم، الذي هو شرط أساس لكل تنمية.

وفي هذا الشأن، أودّ أن أعرب، باسم الأخوة والقيم الإنسانية التي تحيي وتوحد القلوب في مواجهة محنة الآلام، وما عشناه في وطننا من هول الفظائع والجرائم الشنيعة المرتكبة خلال عدة سنوات، أودّ أن أعرب هنا، مرة أخرى، لهذه الشعوب الشقيقة عن تضامننا الفاعل وصدقتنا الثابتة.

سيداتي، سادتي،

إنه من الواضح جليا والمعترف به عالميا، أن الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الانسان يشكلون ثالوثا ينبنى بصبر ومثابرة، ويتم إنجاز حجارته من قبل الشعب والمؤسسات التي ينشئها لنفسه في مرحلة معينة من تاريخه، إنجاز يتحقق على مدى الزمن، فلا ينبغي بالتأكيد أن نستورد أو نستنسخ مؤسسات ومفاهيم طبق الأصل، هي نتاج تاريخ خاص بأمة أخرى.

كما لا يجب أيضا أن نتبنى نتائج خطابات ونقاشات، حتى ولو كانت صائبة، بتجاهل تاريخها وخصوصيات مجتمعتها، لأن التبني الآلي لهذه التصورات الآتية من جهات أخرى، والتي لعلها استطاعت أن تحقق نتائج مفيدة في المجتمعات التي ولدت فيها، ينتج عنه، ليس فقط، الابتعاد الخطير عن واقعنا الوطني، بل أيضا وخاصة، المجازفة بالتمائل مع هذه البلدان، والتوهم بالارتقاء إلى مستوى مجتمعات قد تشبعت بممارسة الديمقراطية منذ قرون.

إن الديمقراطية بصفقتها مبدأ، وبصفقتها قيمة، وبصفقتها ثقافة، وبالنظر إلى عمقها التاريخي والأهداف التي تبتغيها، هي فعلا صرح غير مستكمل دائما، لكنه صرح لا يتوقف عن التجديد.

في تفانيها وعزمها الرائع، دون أن ننسى بالطبع كل النساء والرجال الذين رفعوا صوت الجزائر عاليا، بالقلم والصورة والكلمة، في الوقت الذي وجدت نفسها وحيدة في مواجهة المحنة، وفضلا عن ذلك خاضعة لحصار تعسفي شبه كامل على مدى أعوام طويلة.

إن المعركة ضد الإرهاب لم تفرض على بلادنا تجميد مؤسساتها، ولم توقف مسار تعميق الديمقراطية التعددية، ولا أن تتجاهل جهود التنمية الوطنية، بل بالعكس، فقد عززت هذه المعركة في آن واحد، من إصرار شعبنا على رفع التحديات وتعبئة الطاقات لتحقيق المزيد من المكاسب الديمقراطية ومواصلة وتيرة البناء الوطني.

إذا كان فعلا أن الآثار الاقتصادية المترتبة عن انخفاض أسعار المحروقات، على غرار بلدان أخرى، بإمكانها أن تؤثر حاليا على إعادة تقويم وتيرة الأولويات الوطنية، فإنها لن تؤثر على إرادتنا في حماية الجانب الاجتماعي.

أبدا، لم يساور شعبنا أدنى شك في قدرته على تجاوز المصاعب، كلما وضعه القدر في مواجهة أخطار تهدده، فقد عرف كيف يتحصن بتبصر، ويبرهن على ثباته ومثابرة وصرامته، دون أن يضطرب أو يتزعزع، رافضا كل شكل من أشكال الانهزامية والاستسلام للأمر الواقع المفروض؛ شعب وفي لذاته، واثق في قوة شبابه، شباب اليوم والغد، إذ ليس من الصدفة أن يأتي هذا التعديل بتكريس ضمان الدولة للموارد الطبيعية، وكذا الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

سيداتي، سادتي،

إن الإصلاحات التي باشرناها ليست بالطبع غاية في حد ذاتها، فهي تسمح لمجتمعنا بالانتقال من مرحلة سياسية ودستورية معينة إلى مرحلة أخرى، أفضل نوعيا، تتجلى عبر الزمن في بناء مجتمع مؤسس على القيم الجمهورية ومبادئ الديمقراطية.

يندرج هذا التعديل في سياق هذه الإصلاحات الواعدة بالتجدد الديمقراطي؛ وكما تعلمون، فقد كانت مسبقة بإصلاح جزء من الترسانة التشريعية وبصياغة نصوص جديدة، كنتم أنتم فيها، في آن واحد، فاعلين وشهودا، والتي سيتم في الوقت المناسب، إعادة النظر فيها وتعديلها من قبل البرلمان، وذلك على ضوء التعديل الدستوري الذي صادقتم عليه.

وفي نفس السياق، فإن أحد الانشغالات الملحة التي أفرزتها المشاورات تتعلق باللغة الأمازيغية، التي تمت ترقيتها هنا كلغة وطنية عام 2002 من قبل برلمانكم الموقر، وهي مرشحة بحكم التعديل الدستوري للارتقاء مستقبلا إلى وضع اللغة الرسمية.

وبصفتها إرثا عريقا تداولته الأجيال عبر قرون من تاريخ شعبنا، فإن الأمازيغية تستعيد بهذا التعديل مكانتها الطبيعية إلى جانب الإسلام والعروبة، بصفتها هوية وطنية ضمن التراث الذي يتقاسمه مجموع الجزائريين والجزائريين. وإنه يتعين على الخبراء، اليوم القيام بهذه المهمة على أفضل وجه، بكل جهد وشغف في إطار الأكاديمية التي أنشئت لذلك، لتجسيد هذا التطور الدستوري التاريخي.

وقد كان لهذا التعديل أيضا غاية، هي الوصول إلى توافق واسع بشأن تكريس وتعميق مبدأ أساسي، يتعلق بالفصل والتعاون بين السلطات، الذي يمثل العمود الفقري للديمقراطية، وأيضا دعم صلاحيات مجلس الأمة بمنحه حق المبادرة والتعديل في المجال التشريعي، وكذلك منح المعارضة السياسية وضعا دستوريا، مما يساهم حتما في بعث حركية جديدة في المؤسسات الدستورية، وتوسيع فضاء الحقوق وحرريات المواطن، وتعزيز دولة القانون خاصة من خلال تحديث وظيفة المراقبة من قبل البرلمان على عمل الحكومة، وكذا عبر صلاحيات المجلس الدستوري، وأخيرا تعميق استقلالية القضاء.

وفيما يتعلق بالانتخابات، فإن التجديد المعتبر في النص الدستوري الذي صادقتم عليه، يعني خاصة إنشاء هيئة عليا مستقلة لمراقبة الاستشارات السياسية الوطنية والمحلية، هيئة مكلفة بالحرص على شفافية هذه الاستشارات ونزاهتها، وذلك بدءا من استدعاء الهيئة الناخبة حتى إعلان النتائج المؤقتة للاقتراع، مع الإشارة إلى أن هذه الهيئة مستقلة في تركيبها.

وبالنظر إلى المهام الموكلة إليها من قبل الدستور المعدل، والتي ستسهر على تطبيقها انطلاقا من الانتخابات المقبلة، مما سيضفي على الانتخابات المصداقية المرجوة، ويعزز أكثر الشرعية الديمقراطية لممثلي الشعب.

أنا من الذين يعتقدون أن كل مجتمع إنساني قادر على الاختراع، قادر على أن يصنع بكل سيادة، وفق إيقاع تاريخه السياسي الخاص وطموحات شعبه، نظاما سياسيا، هو ذاته نتاج ذلك التاريخ، ومستوحى من جهة أخرى، من القيم والمبادئ العالمية، تلك هي قناعتي - يقول السيد الرئيس - وذلك هو الطموح العميق لشعبنا.

سيداتني، وساداتني، إن التعديل الدستوري الحالي الذي صادقتم عليه، هو ثمرة مسعى شامل ومفتوح باستمرار على مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، مهما تكن اتجاهاتهم الإيديولوجية، وقد ارتكز على مشاورات موسعة قدر الإمكان (الأحزاب السياسية، المنظمات الوطنية، الجمعيات، النقابات، أعضاء البرلمان، شخصيات وطنية... إلخ)، ومساهمات خبراء القانون الدستوري، والتي تابعت مجرياتها شخصيا بعناية فائقة.

وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أهمية القضايا المطروحة، وخاصة تلك التي تتعلق بالتجديدات المعتبرة المتضمنة في مشروع التعديل الدستوري، فقد أفرزت ضرورة الحصول على أوسع توافق ممكن، بغية إيجاد الأجوبة المناسبة لمختلف الانتظارات.

لقد أدمج الدستور المعدل الديباجة ضمن النص الدستوري، وبذلك تكتسب قيمة دستورية بنفس مستوى أحكام القانون الأساسي الأخرى، وأصبحت تشكل مصدر إلهام وعمل بالنسبة للمؤسسات المعنية. إن هذا التكريس الدستوري المتعلق بالمكونات الأساسية لهويتنا، وهي: الإسلام، العروبة، الأمازيغية، ينص على أن الدولة تعمل منذ الآن فصاعدا وباستمرار على ترقية وتطوير كل واحدة من هذه المكونات، مؤكدة حرصها على حفظ العمق والخصوصية التي تميزها.

فإذا كان الإسلام مكرّسا في المادة الثانية من الدستور، دين الدولة، فإن العربية بحكم المادة الثالثة من الدستور، اللغة الوطنية والرسمية، تبقى دوما بحكم المادة نفسها اللغة الرسمية للدولة، كما أن إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية يمنحه بشكل مناسب مهمة الاضطلاع بتطويرها وإشعاعها، خاصة بالنظر إلى الحاجة الماسة إليها، وبقدرة امتلاك وسائل استخدامها في العلوم والتكنولوجيا الحديثة، بلا أي تأخر.

إن هذه الممارسة تمثل فعلا أداة شرعية في أيدي المعارضة، تسمح لها بالتعبير الحر في نقاش هادئ رصين، وبالتالي تساهم في تهدئة العلاقات بين الأغلبية والمعارضة. علما أنه في نهاية المطاف، فإن الدستور يعترف لها بحق اللجوء إلى تحكيم المجلس الدستوري، بدلا من التعبير عن الغضب بالتجاوز اللفظي أو استعمال لعنف.

أما بالنسبة لاستخدام الإخطار من قبل المواطن، فإنه يمنح المواطن وضع الفاعل في مسار بناء دولة القانون، لأنه عندما يدخل هذا الحكم حيز التنفيذ، سيسمح له، بفضل اللجوء إلى المجلس الدستوري، باسترجاع حقوقه المضمونة دستوريا، والتي تكون محل تعدد من طرف القانون.

ومثل ذلك، أحكام أخرى تهدف إلى تعزيز استقلالية القضاء، وسيعود إلى مجلسكم الموقر في الوقت المناسب، دراسة والمصادقة على مشاريع القوانين ذات الصلة.

سيداتني، ساداتني،

إن الصرح الدستوري الذي التزمنا بتجديده معا، تلبية لمتطلبات مجتمعنا والقيم العالمية، والذي ناديتُ به عدة مرّات في مناسبات مختلفة، يجب أن يكون في مستوى طموحات أمتنا، أمة عتيقة مهيبّة، وفيّة لأصولها ومتفتحة على الحداثة.

لذلك، وبالنظر إلى أهمية الأحكام الجديدة المدرجة في هذا التعديل، لا سيما تلك التي سيتم تنفيذها في مراحل مستقبلية، فقد قررتُ بصفتي حامي الدستور، استحداث خلية متابعة لدى رئيس الجمهورية، تكون مهمتها الأساسية السهر بعناية على التجسيد الشامل والدقيق لهذه الأحكام في الآجال المحددة، وإبلاغني بذلك بشكل منتظم.

(تصفيق)

سيداتني، ساداتني،

تجري المتغيّرات العالمية بإيقاع متسارع في مطلع هذه الألفية الثالثة. وبما أن بلادنا لم تبق على هامش هذه المتغيرات التي لا رجعة عنها، فقد واصلتُ جهودها من أجل استكمال المسار الديمقراطي الذي باشرته منذ سنوات، ولذلك يستوجب على وطننا الانخراط بقوة

سيداتني، ساداتني،
أنتم الذين ترمستم على الحياة البرلمانية، على الأقل بالنسبة لعدد كبير منكم، تشاطرونني الرأي، أنه على غرار اللغة الأمازيغية وإخطار المجلس الدستوري من قبل المواطن، فإن بعض الأحكام الجديدة الأخرى لن تفرز نتائجها المنشودة كليا إلا في مراحل مستقبلية، وأذكر على سبيل المثال، ترقية الحقوق السياسية للمرأة.

فكما تعلمون، أن التعديل الدستوري لعام 2008 قد كرّس مضاعفة حظوظ المرأة في التمثيل في المجالس المنتخبة، ونتيجة لذلك ارتفع بشكل معتبر عدد النساء النواب، وهو عدد لم يتم بلوغه أبدا منذ استرجاع الاستقلال الوطني، ومن النادر بلوغه حتى في المجتمعات المتقدمة.

(تصفيق)

وفي هذا المجال، فإن التعديل الدستوري الحالي قد سجل تطورا يستحق الإشادة، وهو تكريس مبدأ المناصفة بين الرجل والمرأة في سوق العمل، وتشجيع المرأة على تولي المسؤوليات في المؤسسات والإدارات العمومية، وكذا في الشركات، بغية تجسيد المبدأ الدستوري وهو المساواة بين الرجل والمرأة.

(تصفيق)

فمن البديهي، أن المناصفة، برمزيتها القوية، ستؤدي إلى حركية حقيقية داخل المجتمع، وتشكل تطورا إيجابيا للذهنيات نحو تفتح والتزام ديمقراطي أكبر، وعندما توفر المرأة لنفسها العوامل الثقافية والمهنية والنزاهة الأخلاقية التي تمتلكها، حينئذ ستدخل المنافسة الانتخابية بثقة في النفس لتنتزع بجدارة انتصارات جديدة أخرى.

ومعنى ذلك، أن ما هو مخطط له اليوم لن يتحقق بفعالية إلا بمرور الزمن الذي يساهم على المدى البعيد في التغيير الإيجابي للذهنيات.

وفي نفس السياق، يمكن إبراز تجديرات أخرى، مثلما هو الشأن بالنسبة للاستخدام الأفضل لإخطار المجلس الدستوري من قبل الأقلية البرلمانية، وكذا من قبل المواطن بطريق غير مباشر، وكلاهما ضمان لممارسة نظيفة للديمقراطية والتعددية.

رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة.. (تصفيق).. على دعوته البرلمان بغرفتيه للانعقاد للبت في موضوع تعديل الدستور؛ ونشكره خاصة على العناية التي ما فتى يوليها للبرلمان بغرفتيه، ولتكريس الممارسة الديمقراطية وتثبيت قواعد دولة الحق والقانون وترسيخ أركان دولة المؤسسات، ونعبر له عن كبير امتناننا، خاصة على مضمون الرسالة التي قبل قليل كلفني بتلاوة مضمونها عليكم، وهي الرسالة التي ستكون لنا بمثابة برنامج عمل نهتدي به في المستقبل.

أيها السيدات، أيها السادة،

الآن وقد تمت المصادقة على الدستور، فهذه مرحلة جديدة تفتتح في وجه أمتنا المجيدة، إنه إنجاز ضخم يتحقق، إنجاز لا يكتفي بتنظيم السلطات لكنه يرسم معالم مستقبل البلاد، إنه إنجاز عظيم يجسد تطورات الفئات العريضة من أبناء شعبنا نحو مستقبل واعد؛ إنها وثيقة ترسم أسلوب عيش مجتمع وتضبط كليات تنظيم حياته الجماعية وصولاً به إلى غد أفضل.

يأتي التعديل الدستوري، الذي صادقنا عليه اليوم، كخطوة أخرى طموحة تتوج بموجبها البلاد سياسة الإصلاحات التي مع بداية العشرية الأخيرة لنهاية القرن الماضي قد انطلقت.

الحقيقة التي يجب التذكير بها هي أن الدستور أتى بالواقع لتأكيد هويتنا الوطنية، كونه عزز من مكانة اللغة العربية وجعل من الأمازيغية لغة وطنية ورسمية، وهو في بنوده عزز أيضاً من مكانة القانون وأعطى العدالة استقلاليتها، وضمن المساواة بين الجنسين وحمل الشباب وفتح الأفق عريضة أمامهم، وهو وسع خاصة من دائرة الحريات الفردية والجماعية... إلخ.

ولعل تأكيد الدستور على الحريات ومنح المعارضة مجالاً أوسع للنشاط، كل ذلك في ظل توسيع سلطة البرلمان ومراقبته لعمل الحكومة، علاوة على اعتماده إجراءات جديدة من شأنها تدعيم مصداقية الانتخابات ودولة القانون.

و يتم ذلك في إطار توسيع دائرة الحقوق والحريات الفردية والجماعية، مع إدراجه مسألة الحوكمة الاقتصادية وتأطير التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، لهي كلها عوامل تقوم على أساسها جزائر الحاضر والمستقبل كما يرسمها الدستور الجديد.

وعزم في اتجاه مجرى التاريخ.

وهنا، ينبغي العمل، ليس فقط على تلبية متطلبات الساعة، بل أيضاً لكي يعكس ذلك الطموحات المشروعة لشعبنا، والاستجابة بالأولوية ودون تأخر، لانتظارات شباب واعد لنفسه وللوطن وللمبادئ الجمهورية.

ليست جزائر اليوم تلك التي كانت في التسعينيات؛ لدى جيلنا قناعة أنه أدى ما يجب عليه، في الوقت الذي ينبغي، وبالوسائل المتاحة له، وقد يكون لجيل آخر رؤية مختلفة عن رؤيتنا، سيواصل بأفكار أخرى ووسائل أخرى وطرق أخرى ما أنجزه أسلافه.

وسيورث هذا الجيل بدوره، في الوقت المناسب الإنجاز الذي حققه إلى الجيل اللاحق، وهكذا فكل جيل من الأجيال يكون قد ساهم في البناء المتأني للصرح الدستوري، بخصوصية مسعاه وبصماته المتميزة.

هكذا تنبني عبر الزمن بخطى ثابتة مع الاستمرارية والتنوع، أسس الأمم القوية بالإرادة الصلبة لشعبها.

وختاماً، إسمحوا لي في هذا اليوم المخلد من تاريخ وطننا العزيز، أن أقول إن طموح المواطن المشروعة، طموح متقاسم مع ممثلي الشعب ومتناغم مع مجموع الجزائريين والجزائريين، الطموح في أن ندشن مرحلة تاريخية جديدة، حاملة لتطورات ديمقراطية غير قابلة لأي تراجع لصالح شعبنا، مرحلة حافلة بالوعود الكبيرة لأمتنا. إنتهى نص رسالة فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً؛ لقد أوشكنا على إنهاء جدول أشغالنا، وفي هذا الجو المفعم وجدت نفسي مضطراً للإلقاء بعض الكلمات التي أعدهتها بالمناسبة، وفيها أقول:

شكراً للجميع في هذا اليوم التاريخي المشهود، وهنيئاً للجزائر العريقة والشامخة على هذه النقلة النوعية في مسار تجذير الممارسة الديمقراطية، وهنيئاً على هذه التزكية الواسعة والنصر الكبير الذي تحقق لصالح الشعب الجزائري المجيد. وهنيئاً لنا في البرلمان على هذا الإنجاز الكبير والهام، الذي معاً حققناه قبل قليل.

والآن إسمحوا لي، زميلاتي، زملائي، أعضاء البرلمان، أن أعبر باسمكم عن أرقى عرفاننا وأسمى تقديرنا لفخامة

وقدم إسهامات كبيرة لإنجاح العملية هو وكافة أعضاء مجلسه المحترم .

بودي أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيد الوزير الأول ولأعضاء الحكومة على كل ما قاموا به وما بذلوه من جهد واضح كان له الأثر الكبير في إنجاح هذا الاجتماع الهام بل التاريخي .

الشكر موصول كذلك لأعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة الموسّعة الذين سهروا على إعداد التقرير الذي ساعدنا على بلورة الموقف .

وشكرا لإطارات وعمال الهيئتين التشريعتين على كل ما بذلوه من عمل وجهد مخلصين .

شكرا لأعضاء أسرة الصحافة والإعلام الوطنية والأجنبية على حضورهم ومتابعتهم أشغالنا .

وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، شكرا للجميع؛ والآن إلى مراسيم الاختتام .

مراسيم الاختتام:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني .

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 17 من النظام الداخلي لسير أشغال البرلمان، أعلن رسمياً عن اختتام أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة .

رفعت الجلسة في الساعة الثانية
والدقيقة الخامسة والعشرين زوالاً

إن الوثيقة التي صادفنا عليها قبل قليل هي إنجاز من حقنا (كبرلمانيين) الافتخار به كوننا ساهمنا في تحقيقها، واعتزازنا سيزداد عندما نعلم أن الدستور الجديد سيساعد البلاد على الانخراط في ديناميكية تحديثية واعدة، ويساعدها على مواصلة مسارها التنموي الطموح الرامي إلى بلوغ مكانة مرموقة بين الشعوب والأمم .

إن مثل هذا العمل يستحق حقاً بل يستوجب فعلاً الشكر والتنويه لمن بادر به، إنه عمل كان الفضل الأكبر فيه إلى المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية.. (تصفيق).. الذي كان بالواقع المبادر والمتابع والموجه طيلة مدة الحوار الذي دام سنوات وعلى مختلف المراحل التي عرفها مع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ومثلي الفعاليات الجموعية .

إن مثل هذا العمل يستحق بل يستوجب منا توجيه الشكر والتنويه لصانعه، وأعتقد - زميلاتي، زملائي - أن مصادقتنا اليوم على الدستور كانت أحسن رد جميل لصاحب المبادرة وأبلغ رسالة شكر وعرفان يوجهها البرلمان للسيد رئيس الجمهورية على ما قدمه للجزائر.. (تصفيق) .. شكرا لكم . سيداتي، ساداتي،

ونحن على وشك اختتام أشغال البرلمان، أود باسمكم جميعاً، أن أقدم خالص التهاني لكافة مكونات شعبنا على هذا الإنجاز المؤسسي الهام الذي يضاف إلى سلسلة الإنجازات العديدة التي حققتها الجزائر .

بودي أن أهنئ أيضاً بالمناسبة كافة أعضاء البرلمان بغرفتيه على اختلاف توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية على الموقف الذي عبروا عنه اليوم من خلال هذه المصادقة التاريخية على القانون الأول للبلاد .

ومن المؤكد أن التاريخ سيسجل هذه المساهمة النوعية للبرلمان بغرفتيه في مسار تعزيز وتكريس الممارسة الديمقراطية في الجزائر .

(تصفيق)

كما لا يفوتني أيضاً تهنئة الحكومة بمناسبة هذا الحدث البارز في تاريخ البلاد .

شكراً لكل من ساهم في دعم المسعى وجعل المبادرة تنجح وتصبح اليوم واقعاً ملموساً .

وأخص هنا بالشكر السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، الذي ساهم وإيانا في هذا الحدث الوطني المميز

ملحق

مشروع قانون يتضمن التعديل الدستوري

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 126 و176 و178 منه،

- وبعد رأي المجلس الدستوري المعلن،

- وبعد مصادقة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا،

يصدر القانون المتضمن التعديل الدستوري الآتي نصه:

المادة الأولى: تعدل الديباجة وكذا المواد 3، 3 مكرر، 7، 8، 14، 20، 21، 34، 36، 37، 38، 39، 42، 43، 44، 45، 47، 48، 51، 53، 54، 55، 58، 61، 64، 65، 71، 73، 74، 77، 78، 79، 80، 81، 84، 85، 88، 89، 91، 93، 94، 95، 101، 103، 103، 113، 115، 117، 118، 119، 120، 122، 123، 124، 127، 129، 131، 133، 134، 138، 142، 144، 145، 148، 152، 157، 161، 163، 164، 165، 166، 167، 169، 170، 178، 182، من الدستور، كما تتم أحكامه بالمواد 17 مكرر، 24 مكرر، 31 مكرر 2، 31 مكرر 3، 38 مكرر، 41 مكرر، 41 مكرر 2، 41 مكرر 3، 42 مكرر، 45 مكرر، 54 مكرر، 54 مكرر 2، 99 مكرر، 100 مكرر، 100 مكرر 2، 119 مكرر، 151 مكرر، 164 مكرر، 164 مكرر 2، 166 مكرر، 170 مكرر، 170 مكرر 2، 170 مكرر 3، 170 مكرر 4، 170 مكرر 5، 173-1، 173-2، 173-3، 173-4، 173-5، 173-6، 173-7، 173-8، 173-9، 173-10، 179، 180، 181، 181 مكرر، 181 مكرر 2، وتحرر جميعها كما هو مبين في النص المرفق.

المادة 2: ينشر هذا القانون المتضمن التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر، في الموافق

عبد العزيز بوتفليقة

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: (021) 73.59.00
الفاكس: (021) 74.60.34
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الإثنين 27 جمادى الأولى 1437
الموافق 7 مارس 2016

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587